39. البحث عن التأييد في الأسفل

كانت نيوزيلاندة فرصة مناسبة للراحة، إذ مكثت أنا وتشو في فندق صغير مريح في أوكلاند، حيث تُحضر الساقيات شاي الصباح مع الخبز والزبدة إلى الفراش قبل أن يقدمن الإفطار الغني بأنواع اللحوم. انتقلنا من أوكلاند إلى ويلنغتون بالسيارة حيث توقفنا لمدة ليلتين، وفي كل بلدة على الطريق كنا نلقى الترحيب على الطريقة البريطانية، إذ يقدمون لنا الغداء والشاي وعبارات الترحيب بنا.

في ويلنغتون هتفت إلى كيث هوليوك، رئيس الوزراء في مكتبه في البرلمان، وبعد المناقشة أخذني إلى مقابلة مكتبه لتبادل حر للآراء. أكدوا ثانية أنهم يقفون بقوة وراء ماليزيا. وقد تعاطفوا مع آرائي وأيدوا الحل المتعدد الأعراق لمشكلاتنا، وأعادوا التأكيد على أنني أقف بقوة وراء ماليزيا. وفي غداء رسمي في مجلس البرلمان تحدث هوليوك بعبارات حارة. «هناك ما هو أكثر من الروابط العسكرية التي تربط نيوزيلاندة بماليزيا». وعبر عن إعجابه بالتقدم الذي حققته سنغافورة في عهدي، وقالوا: إنني عملت بدون كلل في خدمة دولة ماليزيا الحديثة، الدولة التي تعاني من متاعب شائعة في البلدان الناشئة ـ متاعب تتفاقم بتهديدات جارها الأكبر، إندونيسيا. لا شك لدي في أن السيد لي سوف يرفض الخضوع لمثل هذه التهديدات والاستمرار في العمل بدون كلل من أجل رخاء واستقرار وتقدم البلد الذي كان له دور كبير في البلد الذي كان يعمل على إيجاده. «وللإشارة إلى التهديدات، قام بعض المخربين الإندونيسيين، عندما كنت في ويلغنتون بوضع قنبلة في مطعم ماكدونالد في سنغافورة، حيث يقع مقر البعثة الأوسترالية العليا، ومصرف هونغ كونغ وشانغهاي، أدى تفجيرها إلى مقتل اثنين وجرح 35 آخرين.

فيو اليوم التالي تحدثت إلى الطلاب والأكاديميين في جامعة فيكتوريا، وأثنيت على بريطانيا لحكمتها في معرفة الثورة التي لا تقاوم والتي يُصعدها الشيوعيون أو القوميون، وبدلاً من سحق كليهما، سمح البريطانيون للقوميين بتسنم القيادة غير الشيوعية، ومن ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة عندما حاولت قمع الشيوعية في جنوب الفيتنام، فقد اعتمدت على أشخاص مثل نغودين دييم، وأخفقت خلال 11 سنة في إيجاد جماعة تستطيع أن تقود الأمة. وهكذا تسير فيتنام الجنوبية إلى حتفها،وخسر الفيتناميون الجنوبيون أنفسهم الثقة وخسروا النزاع. وهذا ما جعل الأمريكيين أمام خيارين: زيادة احتلالهم العسكري أو القيام بانسحاب كارثي (في نيسان 1975، أي بعد عشر سنوات قاما بالخيارين معاً).

تجولت في عدة مدن في نيوزيلاندة من ويلنغتون إلى كريستشيرش، ومنها إلى داندين وإينفيركارجيل، ثم عدت بالطائرة إلى ويلينغتون. إذ وجدتها بلاد رائعة، فالنيوزيلانديون في معيشتهم وطريقة حياتهم وحديثهم أقرب إلى البريطانيين منهم إلى الأوستراليين. فالبلاد كانت خضراء ورطبة مثل جنوب إنكلترة وأهلها ودّيون وكرماء.

وكانت محطتي الثانية سيدني، نقطة الانطلاق في جولة استمرت 18 يوماً في أستراليا تنقلنا خلالها ما بين كانبيرا وميلبورن وإيدليد وبيرث.في كانبيرا تحدثت إلى أعضاء «نادي الصحافة الوطني». إذ كانت مجابهة أندونيسيا لماليزيا حاضرة تماماً في أذهانهم:

«لدينا عدة دول مجاورة أكثر تعداداً بالسكان من كلينا وأفقر من كلٍ منا وهي تعاني من القلاقل والاضطرابات على نحو مشابه منذ وقت طويل... نعرف أن المساعدة العسكرية و الاقتصادية لا تضمن لنا نجاحنا البعيد ولكنها على الأقل تعطينا بعض الوقت».

ولكن الوضع في فيتنام الجنوبية أظهر أنه مهما كانت التغطية العسكرية كبيرة، ومهما بلغت المساعدة الاقتصادية، فإن القادة إذا لم يعملوا على ضمان نجاتهم فإن النتيجة ستظل الخراب لكل من المساعد ومن تقدم له المساعدة.

قلت:

«كلما تحدثت القيادة المالاوية أكثر عن القومية المالاوية، ازداد شك غير المالاويين في ماليزيا تجاه مستقبلهم. ونظرياً هناك ثلاثة احتمالات إذا ما حدث انفصال:

(1) أن تُضم ماليزيا أو تُغزى من قبل سلطة ثالثة

(2) أن تسيطر إحدى الجماعات على الجماعات الأخرى في ماليزيا

(3) توجه نحو الانعزال ثم الانفصال في النهاية.

«وجميع هذه الاحتمالات ذات مضامين رهيبة»

صفق حشد كبير من الصحفيين والدبلوماسيين لصراحتي وواقعيتي.

أتيح لي أن أقابل السير روبرت منزيس، رئيس الوزراء، وكان منزيس على علاقة طيبة بالتونكو. وخلافاً لهارولد ويلسون فقد كان محافظاً ويؤيد دوماً التونكو. وكان التونكو يتحدث عنه بحرارة، ولو أن منزيس حثه الآن على إيجاد حل لماليزيا من خلال التسوية السياسية، وليس القوة لنجاح أكثر مما لو كان ويلسون فعل ذلك. كان مهتماً بما أقول وقد استمر لقاؤنا 75 دقيقة، أي ضعف الوقت المقرر، وبعد ذلك أخذني لمقابلة جميع أعضاء الوزارة من أجل إجراء مناقشة حرة.

شرحت الضغوط التي يقع التونكو تحت وطأتها. فسوكارنو كان يتحكم به من خلال المالاويين في ماليزيا، الذين جاءت نسبة كبيرة منهم منذ وقت غير بعيد من سومطرة وجافا. وفي محاولة لصد السيطرة المالاوية، قرب التونكو الهنود والصينيين وهذا ما شرحت أبعاده بالتفصيل لرجل يوثق به مثل منزيس. وشرحت له أن الأعراق الثلاثة في ماليزيا ـ المالاويون والصينيون والهنود ـ لديهم انتماءاتهم الحضارية خارج ماليزيا: في إندونيسيا والصين والهند. ورؤساء هذه الدول يستطيعون التأثير في عواطف هؤلاء بمثل ما يستطيع

مع رئيس وزراء أستراليا سير روبرت مينزيس في كانبيرا، آذار 1965.

القادة الماليزيون أنفسهم، إن لم يكن أكثر. كان منزيس متعاطفاً، وقد أخذ تحليلي على محمل الجد، وطلب مني أن أعطيه مذكرة حول ما أراه حلاً لهذه المشكلة. وقد وعدت بالقيام بذلك عندما عدت إلى سنغافورة. كما أن مقابلاتي معه ومع أعضاء وزارته لم يُشر إليها في الصحف الماليزية، ربما بسبب تجنب إزعاج التونكو.

كانت رحلة مليئة، ففي كل مدينة كنت ألقي فيها خطاباً، أو أجري مقابلات مع الإذاعة والتلفزة، أو أخاطب طلاب الجامعة والصحافة. كانت تستحق الجهد. لقد رسمت صورة واقعية لماليزيا وجعلت النيوزيلانديين والأوستراليين لا يشكون بأننا نحتاج ونود مساعدتهم، وأن من الصواب أن يقدموا لنا يد المساعدة، وأننا نستطيع أن ننجح معاً.

وعندما عدت إلى سنغافورة في الثالث من شهر نيسان (إبريل) وجدت زعماء «التحالف» غاضبين، زاعمين أنني كنت منتقداً للحكومة الاتحادية والتونكو. حتى عندما كنت في أستراليا، هاجمني زعيم MIC وزير التونكو لشؤون البريد والأعمال والاتصالات لأنني «تحدثت بصورة مختلفة» حول التحالف، وقال: إنني نلت ما أردت، باسم ماليزيا،وتحدثت عن الحكومة ووصفتها بالجهل سياسياً، ويحكمها الأمراء والسلاطين والزعماء، مع أنني لم أقل شيئاً من هذا القبيل في أي خطبة أو كلمة من خطبي وكلماتي.

ومع استمرار الهجمات ضدي في الصحف الماليزية، كتب عدد من الأوستراليين والنيوزيلانديين في صحيفة «سترتيس تايمز» يدافعون عني وقد احتج صحفي أوسترالي بأنه سمعني أتحدث عدة مرات أمام جمهور جامعي، ولم أقل شيئاً عن الزعماء الماليزيين. وكتب رئيس جمعية الدراسات الآسيوية في جامعة فكتوريا في ويلنغتون أيضاً أنه، اندهش لسماع تقارير تقول: إنني انتقدت في ماليزيا لإدلائي «ببيانات غير مسؤولة تهاجم زعماء الحكومة المركزية»، فهو لم يسمع شيئاً يؤيد هذه المزاعم.

الحقيقة أن الذنب الأول في أعين زعماء التحالف هو الاستقبال الحسن في الصحافة النيوزيلاندية والأوسترالية، كذلك علموا من المفوضين الساميين الماليزيين في ويلينغتون وكانبيرا أنني استُقبلت استقبالاً حاراً من قبل رؤساء الوزراء وأعضاء وزارتهم، ولكن أكثر ما أزعجهم أن مناقشاتي وتحليلي للأوضاع كان له وزنه لدى كلتا الحكومتين. وحول دفعة الاتهامات حول إساءتي للتونكو ووزرائه وإلى ماليزيا بشكل عام، أدليت بتصريح أبيّن فيه بأن كل شيء،قلته مسجل، ويمكن الرجوع إلى هذه التسجيلات، وأنا المسؤول عن كل كلمة قيلت فيها، و قد أنكرت بشكل خاص بأنني اتهمت الحكومة المركزية بالعمل من أجل المالاويين فقط، كما اتهمني د.ليم سيو آن، من MCA (اتحاد المالاويين الصينيين) الوزير الاتحادي للتجارة والصناعة.

قلت في إجابة عن طالب ماليزي من أيليد حول حقوق المالاويين الخاصة:

«لا، لا أعتقد أن المسألة في هذه اللحظة هي الفقرة التي تقدم حقوقاً خاصة للمالاويين... وإذا كانت المجموعات المهاجرة من الناس لا تريد مشكلات، وإذا كانت لا تستطيع أن تشعر ماذا يعني أن تكون الملايو فقيرة، عندئذ أقول: إنه سيواجه قريباً عدم قبوله بكل طريقة حاسمة. وستجابه البلاد كلها الاضطراب».

لم تكن تهمتي أن هناك حقوقاً خاصة للمالاويين، بل إنهم لن يحلوا المشكلات لأنهم لم يحبذوا إلا قلة في القمة:

«كيف يمكن بإعطاء شهادات قيادة باصات أو إدارات شركات باصات مئة أو مئتي عائلة مالاوية، أن تحل مشكلة الفقر في الملايو. فالمالاويون مزارعون. وفي أستراليا ونيوزيلاندة جميع المزارعين أغنياء. فلماذا المزارعون في ماليزيا فقراء؟ لأنه لا يوجد لدينا أبحاث ولا انتقاء بذور، أو تسميد، ولا تحسين في تقانات إنتاج المحاصيل،فماذا نستطيع أن ننمي؟».

سجلت تصريحاتي في الصحف الصادرة بالصينية والإنكليزية وليس بالصحف المالاوية. كما أنها لم تذع في راديو وتلفزيون ماليزيا. وهذا ما جعل صحيفة "أوتوسان ميلايو" تثير الشغب والضغينة ضدي.

كان التونكو غاضباً وحذر زعماء سنغافورة بأن الحكومة المركزية لن تدفع من قبل أية حكومة حول أي موضوع. وقال: إن سنغافورة جاءت إلى الاتحاد وعيناها مفتوحتان وبخاطرها. وأضاف:

(سنغافورة) «ربما تستطيع أن تكون كوبا ثانية وسيكون الوضع بالنسبة إلينا يصعب الدفاع عنه... وهذا ما جعل الحكومة المركزية تؤيد «حزب العمل الشعبي» (PAP). مع عودة الحزب إلى السلطة، اعتبرنا أن سنغافورة باتت آمنة من الشيوعيين. ولكن سرعان ما تأكدنا أن زعيم الحزب يفكر في أن يحكم ماليزيا. وهذا يعتبر أمراً غير مقبول لأن التحالف قوي إلى درجة أنه يستطيع أن يحكم البلاد بنفسه»

بعد أسبوعين من عودتي إلى سنغافورة كتبت رسالة إلى السير روبرت مينزيس ألخص له فيها الصعوبات القائمة في وجه نجاح مجتمع متعدد الأعراق مثل ماليزيا. في هذه الرسالة المؤرخة بتاريخ 20 نيسان 1965 شرحت الوضع كما أراه أو يراه زملائي في نيسان 1965. فقد شعرنا في الصميم أن الأمور إذا استمرت على هذا المنوال فسينجم شيء ما كارثي. وقد أجابني مينزيس في أيار 1965 بخطاب تأييد كان متوازناً بدقة:

«أستطيع أن أؤكد لك أنني أريد أن أرى، لمصلحتنا جميعاً، تسوية معقولة وودية، أشعر أنها ستجعل ماليزيا تعيش في أمان. وفي غضون ذلك أحث على الصبر رفيقاً دائماً لك في قدراتك البيّنة. لا حاجة إلى أن أخبرك أنه إذا كان لنفوذي أية أهمية،فإنني لن أطرح أية أحكام مقدماً،ولا ينبغي أن يبدو أنني فعلت ذلك».

اعترف بأنه سيكون من الصعب بالنسبة إلى الحكومة الأوسترالية أن تبرر إلى ناخبيها لماذا ينبغي أن تدافع عن حكومة مالاوية قمعية تضطهد غير المالاويين. أولئك الذين انضموا إلى «الاتحاد» ذي الدستور المتعدد الأعراق وقد وافق عليه التونكو ورزاق في لندن في تموز 1963.

obeikandl.com

40. حملة المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) ضد «لي»

يكمن صدام جوهري وأعمق بين تان سوي سين وكينغ سوي تحت التبادلات العدائية المتزايدة ما بين سنغافورة وكوالا لامبور. كان تان يجابه تقدم سنغافورة الاقتصادي، وهذا ما تبين بجلاء في مسألة شهادات الرواد. كان على «هيئة التنمية الاقتصادية» (EDB) أن تحصل على موافقة كوالا لامبور على جميع طلبات المستثمرين المحتملين في الجزيرة على شهادات الريادة (التفوق) التي تؤهلهم للإعفاء من الضرائب لفترة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات. ولكن خلال السنتين اللتين كنا فيهما ضمن ماليزيا لم نحصل إلا على موافقتين للإعفاء من أصل 69 طلباً. وللتأكيد المضاعف على أن سنغافورة ستتعرض للإعاقة والتضييق عليها، نصح تان في 16 شباط (فبراير) بصراحة جميع الصناعيين أن يشاوروا الحكومة المركزية قبل الاستثمار في سنغافورة كي يتجنبوا «خيبات الأمل وسوء الفهم» بسبب الافتراضات والحسابات الخاطئة. وأضاف بدون مسوغ: «إن الضمانات من قبل الخبراء (في سنغافورة) ليست ذات مصداقية دائماً».

ولم يكتفِ تان بهذا بل أراد أن يتولى أمر حصتنا الكاملة من النسيج. وكانت الحكومة الاتحادية قد أعلنت عن حصص لغزل المنسوجات وصناعة الثياب عندما لم يكن لديها مصانع لإنتاجها. وفي غضون ذلك اضطرت ثلاثة مصانع للنسيج في سنغافورة إلى تخفيض عدد عمالها بما يقارب ألفي عامل. وقال كينغ سوي ساخراً: إن سنغافورة لا تعامل على أنها ولاية قائمة بذاتها داخل ماليزيا، بل تعامل على أنها منافس خطير ينبغي الحد من خطره مهما كان الثمن. كانت الحكومة المركزية تريد أن تستخدم حصة سنغافورة لإقامة صناعة ملابس

جديدة في الملايو حارمة أعداداً كبيرة من العاطلين من عمال الملابس في سنغافورة فرصة إعادة توظيفهم،وفي النهاية،وتحت ضغط رقيق من أنطوني هيد،خجلت كوالا لامبور واضطرت إلى إعادة حصة سنغافورة. في تلك الأثناء كان كينغ سوي مقتنعاً بألا نحصل فقط على سوق مشتركة، بل إن تان سيسعى إلى سحب جميع الاستثمارات الصناعية إلى مالايو بغض النظر عما يريده المستثمرون،كان يشعر بخيبة أمل كبيرة.

ويسترجع كينغ سو في ذاكرته (عام 1981) ويقول:

«عمل تان سوي سين على أن يكيدنا. كان غيوراً جداً من سنغافورة وحقوداً على السيد لي. كان يرى في حزب PAP تهديداً «لاتحاد المالاويين الصينيين» MCAفي شبه الجزيرة،ولذا لم يكن يريد لسنغافورة النجاح. فقد عمل وزراء ذلك «الاتحاد» (تان وليم سوي أون) بطريقة سيئة،ولهذا كلما استمر انضمامنا إلى ماليزيا زادت شكوكنا في أننا اتخذنا القرار الصحيح».

وأشار كينغ سوي فيما بعد إلى محادثة جرت بينه وبين ليونارد ريست،خبير البنك الدولي الذي نصح حكومتي المالايو وسنغافورة،بسوق مشتركة وأوصى بأن يتم ذلك بخطا متقدمة.

وسأل كينغ سوي عندئذ: «لنفترض أنه (تان) لم يقم بما يجب ولم تقم للسوق المشتركة قائمة ـ فماذا يحدث؟».

أجاب ريست: «في تلك الحالة يا سيادة الوزير، لن تكون السوق المشتركة في خطر، بل إن مفهوم ماليزيا بكامله سيكون في خطر».

كان كينغ سوي متحرراً من الوهم تماماً. فبالرغم من اعتراضه على مشاركتنا عام 1964 في انتخابات مالايا إلا أنه اعترف الآن أنها كانت جيدة كما كنا نعتقد، لأنها مكّنتنا من حشد رأي سياسي يمكن أن يقيد تجاوزات الحكومة المركزية.

فقد تخلى عن أي عمل أمل بالتعاون. ولم يتوقع خيراً من خلق ماليزيا. والحق أنه توقع مشكلات لا تنتهي. وتشاؤمه جعل تشين تشي أكثر تصميماً على مجابهة استبدادية المركز. ضغينة تان كانت أحد الأسباب القوية لتحريك الأوضاع في «الاتحاد» كله.

غطت المسألة العرقية على كل شيء آخر. أثناء جلسة للبرلمان الاتحادي في ت2 1964، إذ رثى د.ليم تشونغ إيو،عضو البرلمان وزعيم حزب المعارضة الديمقراطي الموحد (UDP)، ومقره في بينانغ، لحالي بشأن أعمال العنف العرقي التي عانينا منها في سنغافورة. وقال: إنه خَبر مثل هذه الأعمال. ومن وصفه للاضطرابات التي جرت في بينانغ في الخمسينيات تيقنت أن ألبار ورفاقه في «المنظمة» قد طبقوا في سنغافورة أسلوباً مجرباً. فالشرطة والجيش طوقا الخناق فيما كانا يساندان المالاويين القائمين بأعمال الشغب ـ وهم عادة من جماعات «بير سيلات» ومن رجال العصابات. وعندما فارت العواطف وقام عدد كاف من الصينيين بهجوم معاكس، انضم مالاويون عاديون إلى المجابهة. وعندما تراجع الصينيون تعرضوا لضرب عنيف من الجيش والشرطة: فقد استخدم ضدهم القانون والنظام وليس ضد المالاويين. والنتيجة أن السكان كانوا غاضبين وخائفين.

قفزنا من مقلاة الشيوعيين لنقع في نيران الطائفيين المالاويين. فكان علينا أن نجد وسيلة للوقوف في وجه نظام الرعب هذا من خلال الثورات العرقية، حيث يُقتل الصينيون ويعذبون إذا ما تجرأوا على مقاومة الهيمنة المالاوية، قررنا أن يكون هناك نظام دفاعي واحد فعال يربط ما بين جميع مدن الاتحاد في شبكة واحدة، بحيث يمكن السيطرة على الشغب في مدينة ما ويمتد إلى مدينة أخرى، ذلك أن أي اندلاع لأعمال الشغب في عدة أماكن يمكن أن يمزق ماليزيا.

لم يكن تحركنا خافياً عن الأنظار، ففي 24 نيسان (إبريل) 1965 كشف التونكو في خطبة له عن وجود خطط لجميع صفوف المعارضة. كان يعرف أن غير المالاويين يُجمّعون قواهم من أجل جعل دولة ماليزيا متعددة الأعراق، وليس

ماليزيا مالاوية، وشكك التونكو بأنني أنا زعيم هذه الحركة، وحذر قائلاً: «إن الشعب يجب أن يدرس هذا الرجل قبل أن يعطيه عقله وقلبه في حركة كهذه، لقد عمل «التحالف» والسيد لي كيوان يو معاً من أجل ماليزيا، ولكننا نجد صعوبة في متابعة ما بعد قيام ماليزيا». كان لدى التونكو سبب مهم للاهتمام، فأعضاء المعارضة في البرلمان الاتحادي كانوا متململين بشدة وهم يستمعون إلى خطابات عرقية تصدر عن ألبار وقادة المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو «الشباب المالاويين». وأجمعت شخصيات تنتمي إلى «حزب الشعب التقدمي» في بيراك، وغيرهم من الشخصيات من ساراواك والصباح وأحزاب أخرى على الارتباط بحزبنا PAP.

بدأت العملية في ك 2عندما جاء د. ليم وستيفينس لرؤيتي على انفراد. كلا الاجتماعين لم يكن مرضياً تماماً. كان د.ليم يريدني أن أكون زعيماً لاتحاد المستهلكين التابع له من أجل تشكيل جبهة واسعة من جميع الأحزاب غير العرقية في ماليزيا. وقد تراجعت، لأنه إذا كان علينا أن نعمل معاً فيجب أن يكون ذلك على المكشوف وليس بالتخفي وراء اتحاد المستهلكين، وإلا فسنخسر مصداقيتنا. كان يريد لحزبه UPCO أن يندمج في حزبنا كي يفوز بأصوات الصينيين في المدن وبذا يضمن الأكثرية في «جمعية دولة صباح». كان صحفياً ناجحاً في صباح، ووزيراً إلى أن انضم إلى الحكومة الاتحادية. ولكن لم يكن مهتماً بمشروعي الأوسع من أجل جبهة أعرض،جبهة متحدة تشتمل الأحزاب المعارضة الأخرى.

رغم هذه الانطلاقات المضللة فقد مررت مذكرة إلى جميع الوزراء:

«إذا أضعنا هذه اللحظة فقد يحتاج الأمر إلى سنوات قبل أن نحصل على مناسبة درامية مماثلة لإعادة تنظيم القوى ضمن ماليزيا. ومن ناحية ثانية فإن اتخاذ مثل هذه الخطوة التي ستندمج فيها جميع الأحزاب غير الفئوية لا بد أن تعني معارضة واسعة من جانب غير المالاويين ضد

«التحالف» الذي يقوده غير المالاويين و «المنظمة». وما إن يحدث ذلك وتنشب سلسلة من ردود الفعل في عقول الرجال، فسيكون من المؤكد أن القتال سيصبح بسرعة قتالاً حاداً وحازماً».

فعندما كانت «المنظمة» تعاملنا كخصم ولا تتعاون معنا، كان عدم اتخاذ قرار مضيعة للوقت. إذ لما كانت «المنظمة» معنية فالقتال دائر، وما لم نجمع القوى لمجابهته فإن «المنظمة» سيكون لها طرقها الخاصة.

في 12 شباط قابل زعماء المعارضة الماليزيون تشين تشي، وراجا، كما قابلوني في سري تيماسك ـ في سنغافورة، كما تقابلنا ثانية في الأول من آذار، وقررنا أن نتحرك بحذر أن نرسل لي كوون تشوي وإيدي بيكر لتقويم الموقف السياسي في ساراواك والصباح. وقد عادوا مقتنعين بأن حزبنا (حزب العمل الشعبي) ينبغي ألا يفتح فروعاً في ساراواك، فالصينيون شديدو التطرف في يساريتهم، وكانوا ما يزالون كارهين أن ينضموا إلى ماليزيا، ومساعدة حزبنا في ذلك، أما في صباح فقد كان من المحتمل أن نحصل على تأييد الصينيين وأن يفتح حزبنا فروعاً له. ولكن كان علينا أن نشكل ائتلافاً مع حزب ستيفنس UPCO، حيث يشكل أنصاره من الكادزان الأغلبية. وقررت ألا أتوجه إلى شرق ماليزيا مباشرة، بل أن أعمل مع الزعماء الحاليين للمعارضة هناك. ودعاهم تشين تشي إلى اجتماع في سنغافورة في 8 أيار. تغيب ستيفنس عن عمد ولكن رؤساء UDP (بينانغ) وPAP (بيراك) وحزب ماشيندا (ساراواك) اجتمعوا ووقعوا تصريحاً معنا من أجل ماليزية ماليزيا:

«إن ماليزية ماليزيا تعني دولة غير محدودة بتفوق ومصالح أية مجموعة خاصة أو عرق. إنها نقيض ماليزيا مالاوية أو ماليزيا صينية، أومالیزیا داياك، أو ماليزيا هندية أو كادازان وغيرها. لا بد من المحافظة على المصالح الخاصة والمشروعة للجماعات كافة وتطويرها ضمن إطار من الحقوق والمصالح والمسؤوليات الجماعية للأعراق كافة. فالتوجه

المتزايد لدى بعض الزعماء نحو دعوات مكشوفة لشوفينية طائفية. و كسب والمحافظةعلى تابعيهم قد قادهم بالتدريج أيضاً إلى نقيض لمفهوم ماليزية ماليزيا... إذا أحبط الشعب ولم يشجع على التخلي عن الولاءات الطائفية، لأنهم وجدوا أرضية مشتركة للعمل السياسي مع ماليزيين من أعرق أخرى، عندئذ يصبح الاهتمام المعلن بماليزيا ماليزية معرض لشكوك جدية». وانتهى التصريح إلى القول:

«تستحق ماليزيا الكفاح من أجلها إذا كان ثمة مستقبل مشرف في ماليزيا كهذه. وبهذه الروح وبهذا التوقع نطالب نحن الموقعين جميع الماليزيين تأييد هذا الميثاق».

رغم وجودي خارج البلاد في تلك الفترة، حيث حضرت «مؤتمر الشبيبة الاشتراكية» في بومباي، ثم زرت لادوس وكامبوديا فقد اتهمتني «المنظمة» (UMNO) بأنني كنت العقل المدبر وراء الميثاق وهاجمتني بعنف. وكان ألبار وصحيفته «أوتوسان مالايو» أشد ضراوة وجرأة في اتهاماتها. وبعث ألبار، الذي استثارته مقالة صحيفة «لندن أوبزرفر»، برسالة مكشوفة في منتصف نيسان إلى دينيس بلودورث، مراسلها في الشرق الأقصى نشرت في أوتوسان، وتضمنت هذا المقطع:

«كما تعرفون لقد واجه المالاويون وقتاً عصيباً في سنغافورة وهم يضهدون الآن من قبل «حزب العمل الشعبي» (PAP). لي كيوان يو يتحدى باستمرار مشاعرهم القومية ببيانات استفزازية، وبالرغم من كل هذا فإن المالاويين ليسوا هم من بدأ أعمال العنف عام 1964. فقد بدأت تلك الأعمال من قبل عملاء استفزازيين ربما كانوا يتلقون أموالاً من لي كيوان يو. وإن هدف لي خلق فوضى في سنغافورة في وقت يتجمع فيه المالاويون للاحتفال بميلاد الرسول محمد، وذلك من أجل إعطاء انطباع لدى العالم الخارجي أن المالاويين واقعون تحت تأثير إندونيسيا».

قررت رفع دعوى لضبط هذه التجاوزات، وارتأى المحامون أن نستشير «مجلس الملكة» في لندن. وعندما رفض ألبار وصحيفة أوتوسان الاعتذار أو التراجع رفع المحامون الذين عينتهم دعوى ضدهما. كانوا قد وصفوني بأنني منافق وعدو وخائن لبلادي، ومدان لأنني مسؤول عن القلاقل وأعمال العنف التي تسببت بوفاة وجرح أفراد من الجمهور، وبأنني غير ملائم لمنصب رئيس وزراء سنغافورة.

أثناء الدعوى استشهدت برواية جاءت في صحيفة أوتوسان في عددها الصادر في 25 آذار 1965:

«لي متهم بأنه عدو ماليزيا وعميل إندونيسيا. قال ألبار ـ دوسوا على جثتي أولاً... وكان أيضاً الأمين العام للمنظمة (UMNO) قد اتهم ليلة أمس عضو البرلمان عن سنغافورة لي كيوان يو بأنه عدو ماليزيا وعميل إندونيسيا».

كما استشهدت بمقالة نشرت في 27 آذار: «ألبار يتهم لي كوان يو بأنه عميل للشيوعيين... كما أنه عميل لنظام جاكارتا الذي ينوي تدمير ماليزيا... كما أن لدى لي كوان يو نية لتدمير ماليزيا وتحريض المالاويين والصينيين ضد بعضهما بعضاً».

وبعد أن أصبحت هذه الكلمات موضع تدقيق المحكمة، أصبحوا أكثر حذراً. (في عام 1966، بعد الانفصال، عرض ألبار و«أوتوسان» الاعتذار في المحكمة عن طريق المحامين ودفع جميع تكاليف الدعوى).

لم أقابل حقد ألبار بتعقل فحسب،ولكن رسالتي قد وصلت أيضاً إلى زعماء الصف الثاني في «المنظمة» مثل مينتري بيسار (وزير أول). وقد صدم ألبار لأن مينتري بيسار من بيرليس، الولاية القائمة في أقصى شمال ماليزيا، فقد رحب ببياني وكرر ما قلته بأن الامتيازات الخاصة للمالاويين من شأنها أن تساعد مجموعة صغيرة من البورجوازيين فحسب، في حين أننا نحتاج إلى أن نُمكّن جماهير ماليزيا المعدمين في المناطق الريفية من زيادة قدرتهم على الكسب.

ثم هاجمني رزاق على «بيان» لم أدلِ به مطلقاً وأنكرته ـ يفيد بأن المالاويين لم يكونوا شعباً أصلياً في ماليزيا. ولما قال إن هذا أمراً مؤذياً وخطراً وقد خلق وضعاً خطيراً، فقد نشر إنذاراً بأن حكومة التحالف لن تتعامل معي وأنه «إذا كان شعب سنغافورة يرغب في استمرار علاقته معنا،فعليه أن يجد قائداً آخر يكون جديراً بالثقة». وبعد يومين قامت مجموعة من UMNO بحرق صورتي في كوالا لامبور، وفي 26 أيار، قامت مجموعة أخرى بتطويق «معهد اللغات»، حيث كان من المقرر أن ينعقد مؤتمر UMNO، وكانوا يحملون لافتات كتب عليها: «عطلوا دستور سنغافورة»، «واعتقلوا لي كيوان يو» «حطموا لي كوان يو». وعندما وصل التونكو عادوا إلى ترديد شعاراتهم. وفي الاجتماع، طالبت عدة وفود باعتقالي، ولكن إسماعيل قال: «ليست هذه هي الطريقة التي تدار بها الأمور في ماليزيا، علينا أن نعمل بطريقة دستورية». أما التونكو فقد وصف الملاحظات المزعومة التي نُسبت إليّ، بأن المالاويين ليسوا شعباً أصلياً في البلاد، وبأنها طفولية، تتجاهل ثانية حقيقة أنني لم أدلِ أبداً بمثل هذه الأقوال.

حذرنا تان سيوسين بأن سنغافورة لا تستطيع أن تعيش وحدها، «أريد أن أسألهم أن يتذكروا أن سنغافورة لا تستطيع العيش بمفردها،حتى الانفصال عن ماليزيا لا يمكن أن ينفي حقيقة أن أقل من 1.5 مليون صيني محاطون بما يزيد على 100 مليون مالاوي في هذا الجزء من العالم. وعند عودتي من زيارة نيوزيلانده وأستراليا، أجبت بأن الانفصال غير وارد، ولكن هذا التصريح تُجوهل أيضاً، و نشرت صحيفة «أوتوسان مالايو» في 24 أيار أن ألبار قد حثّ إسماعيل ثانية على اتخاذ إجراء ضدي:

> «إذا كان لي كيوان يو رجلاً حقاً فينبغي ألا يعلن بياناته، وأن يكون على درجة كافية من الشجاعة كي يقول: «أريد أن أنسحب من ماليزيا لأنني غير راض». لقد انضم إلى ماليزيا مفتوح العينين، وماليزيا الحالية هي ماليزيا نفسها التي قبلها. لماذا لم يفكر بكل تلك الاعتراضات من قبل؟

لماذا يتأسف الآن فحسب؟ لماذا؟ هكذا تساءل ألبار بصوت عال. وردد الجمهور وراءه «ليسقط لي ليسقط لي» وارتفعت أصوات أخرى تقول: «اعتقلوا لي واحتفظوا به مثل الأحشاء في المرق». ابتسم داتو البار لبرهة ثم أجاب «ارفعوا أصواتكم بحيث يستطيع د.إسماعيل أن يسمع غضب الشعب. أريد أن أتأكد أن كل واحد يسمع صوت غضب الشعب».

كان ألبار يستخدم الأسلوب نفسه الذي استخدمه قبل أعمال الشغب عام 1964. وفي اليوم التالي عادت صحيفة «أوتوسان» للتهجم عليّ مستشهدةً بعنوان من «مينتري بيسار» في سيلانغور يقول: «لي كيوان يو عدو شعب المالايا»، وصحيفة مالاوية أخرى، وهي «بيرتا هاريان» وصفتني بأنني «أخطر تهديد على أمن البلاد». كانوا يصعدون الموقف إلى حد الانفجار.

بلغت التهجمات ذروتها عندما أدان مهاتير محمد،النائب في البرلمان عن «المنظمة» (ثم رئيس وزراء ماليزيا فيما بعد) حزبنا (PAP) في البرلمان الاتحادي واصفاً إياه بأنه «موال للصينيين، ذو توجه شيوعي، وضد المالايو بشدة». وقال: إن سنغافورة استعادت اللغات المتعددة وإن «في بعض مخافر الشرطة» اللغة الصينية هي اللغة الرسمية إذ تصدر البيانات بالصينية». وقال: إن المدارس ذات اللغة القومية هي الأسوأ في المعاملة معها، فحتى وقت قصير قد أعطيت بعض التسهيلات البدائية». وفي الصناعة فإن سياسة الحزب (PAP) تشجيع المالاويين على أن يصبحوا عمالاً فقط، ولكنهم لا يُمنحون تسهيلات للاستثمار أيضاً. كان مهاتير يتحدث باسم يانغ دي بيرتوان، الملك.

في اليوم التالي ألقيت أهم خطبة لي في البرلمان الاتحادي أمام جمهور معاد ومتوتر، بما في ذلك أعضاء في البرلمان كثيرٌ منهم من المالاويين الذين أشبعوا يومياً بالدعاية المضادة لحزبنا والمضادة لي شخصياً، والمضادة للصينيين على طريقة صحيفة «أوتوسان» على مرور السنة الماضية. طلبت السماح لي بالتعبير عن أسفي في أن خطاب الملك لم يُعد التأكيد على أن الأمة ستستمر في التقدم

في افتتاح البرلمان الماليزي، في 25 أيار ـ كوالا لامبور 1965، قبل يومين من إلقاء خطبتي الأخيرة الحاسمة هناك. خلفي أونغ كي هيو وستيفان يونغ عضو البرلمان من ساراواك.

بدستورها الديمقراطي نحو ماليزيا ماليزية، واقتبست منه: «نحن نواجه أيضاً تحديات من داخل البلاد»، آمل أن يشرح التونكو معنى هذا النص، فقد أعطيته هذا التأكيد الراسخ: «لدينا مصلحة أكيدة في الدستورية، والولاء لأننا نعرف ـ وكنا نعرف قبل أن ننضم إلى ماليزيا ـ أننا إذا كنا صبورين، وإذا كنا ثابتين وأقوياء، فإن هذا الدستور ينبغي أن يعني ميلاد أمة ماليزية».

ولكن خطبة مهاتير أوحت بأن هذا لا يمكن أن يتحقق، واستشهدت بما كان قد قاله من قبل عن صينيي سنغافورة «إنهم لم يعرفوا أبداً قواعد مالايو ولا يمكن أن يتقبلوا أبداً أن الشعب الذي كان تحت حكمهم طويلاً، يمكن أن يكون الآن في وضع يجعله يحكمهم». أن يحكمهم؟ لقد استخلصت تفريقاً ما بين المساواة السياسية والحقوق الخاصة والنهوض الاجتماعي والاقتصادي للمالاويين، فقد قبلت بالحقوق الخاصة للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمالاويين، قبلت بهذه الحقوق الخاصة، ولكن إذا أنكرت الشعوب الأخرى لماليزيا المساواة السياسية مع المالاويين فلن نحتاج إلى سوكارنو و«المجابهة» لسحقنا، وقلت ملوحاً بيدي اليمين، بنسخة من دستور ماليزيا عندما تلقون بهذا في النار فهذا يعني أنكم تفعلون ذلك لزمن طويل، والتاريخ عملية طويلة مستمرة». قلت إن ألبار يريدنا أن نتخلى عن أصدقائنا في ساراواك وصباح وبينانغ ومالقه والأجزاء الأخرى من ماليزيا ليضعها تحت رحمة «المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو» UMNO ولكننا لن نخضع.

نفيت الاتهام بأننا كنا موالين للصينيين. إذا دافعنا عن ماليزيا صينية فلن نستطيع أن نكسب الأغلبية لأن الصينيين لا يمثلون إلا 42% من السكان. وإذا كنت سأفعل مثل ألبار الذي قال «حيثما أكون فأنا صيني» فإلى أين سيقودنا هذا؟. على العكس، لقد بقيت أذكر الشعب «أنا ماليزي،أنا أتعلم اللغة القومية (باهاسا كيبا نجسآن) وقد قبلت بالمادة 153 في الدستور (حول الحقوق الخاصة للمالاويين)».

وعندما وصلت إلى الجزء الأكثر حساسية في خطابي، الذي سأكشف فيه عن عدم توافق سياسة UMNO، قررت التحدث باللغة المالاوية، على الرغم من أن لغتي المالاوية ليست قوية بمستوى لغتي الإنكليزية، إلا أنني كنت ناجحاً بالمقارنة مع أعضاء البرلمان غير المالاويين الآخرين. وقلت: إذا قبلت المالاوية لغةً رسميةً وحيدةً فلا أستطيع أن أرى كيف يمكنها أن ترفع الوضع الاقتصادي للسكان، هل ستعني زيادة إنتاج المالاويين من حيث السعر، وكيف؟ وهل سيحقق ذلك تسهيلات أكبر من الحكومة؟ وأضفت: بأن التحالف إذا لم يكن لديه إجابات على المشكلات الاقتصادية الراهنة، فينبغي ألا يكبت المعارضة، إذ لدينا البديل ويستطيع أن يعمل: «في عشر سنوات سننجب جيلاً من المالاويين المثقفين المتفهمين لثقافات العلوم والإدارة الصناعية الحديثة».

عند هذه النقطة استشهدت بما قاله د.مهاتير في وقت سابق من النقاش:

«من الضروري، بالطبع، أن نؤكد على وجود نمطين من الصينيين... مؤيدو الشيوعيين الذين يتواجدون بالدرجة الأولى حيث عاش الصينيون طوال أجيال وعملوا وسط المالاويين والشعوب الأصيلة الأخرى، والنمط الأناني المتعجرف الذي يُعتبر السيد لي نموذجاً له. هذا النمط الأخير يعيش في بيئة صينية صرفة حيث يتواجد المالاويون في مستوى الخدم... فهم في معظم الأحيان لا يتجاوزون «كوزواي». إنهم صينيون أولاً، يرون الصين مركز العالم ويرون ماليزيا فقيرة جداً ثانياً».

تابعت «ماذا يعني هذا أيها الرئيس؟ إنها ليست مجرد كلمات تقال سريعاً، إنها كلمات منظومة ومُعدّة وتقرأ بإحساس بالواجب، وإذا كان علينا أن نأخذ المضامين من ذلك فالجواب بسيط جداً: إن ماليزيا لن تكون أمة ماليزية. أقول دعنا نعرف ذلك الآن».

بالنسبة إلى المالاويين «الذين يعيشون في مستوى متدن» قلت: إن «التونكو» كثيراً ما قال علانية وفي مجالس خاصة، إن الصينيين أغنياء والمالاويين فقراء، ولكنني استخدمت أمثلة بسيطة لأُبيّن بعض النقاط وأنا أتحدث بالمالاوية.

فالحقوق الخاصة والمالاوية كلغة قومية لم تكن الجواب عن هذه المشكلة الاقتصادية. إذا كنا من بين 4.5 ملايين مالاوي وثلاثة أرباع المليون من الإيبانز والكادازان وآخرين وشكلنا 0.3% منهم حملة أسهم في شركة فهل نحل مشكلة الفقر لدى المالاويين؟

كيف يستطيع المالاويون في كامبونغ أن يجدوا طريقهم خارج هذا المجتمع المدني المُحدّث؟ هل بأن يصبحوا خدماً لنسبة 0.3% الذين لديهم المال لاستئجارهم لتنظيف أحذيتهم، وفتح أبواب سياراتهم؟... هناك بالطبع صينيون من أصحاب الملايين يركبون سيارات كبيرة ويسكنون في بيوت كبيرة. هل الجواب أن نجعل قلة من المالاويين من أصحاب الملايين والسيارات الكبيرة والبيوت الكبيرة؟ كيف يمكن أن نخبر سائق باص مالاوي أن يؤيد حزباً مديره المالاوي (المنظمة) وأن نطلب من سائق باص صيني أن ينضم إلى حزب آخر لمديره الصيني (MCA) ـ كيف يحسن ذلك مستوى سائق الباص المالاوي ودليل الباص الصيني اللذين يعملان في الشركة ذاتها؟

إذا خدعنا الناس بجعلهم يعتقدون أنهم فقراء لأنه ليس لديهم حقوق مالاوية أو لأن أعضاء المعارضة يعارضون حقوق المالاويين، فإلى أية نهاية سنصل؟ أنت تدع الناس في كامبونغ يعتقدون أنهم فقراء لأننا لا نتحدث المالاوية، ولأن الحكومة تكتب بالمالاوية، لذا فهو يتوقع معجزة تحدث عام 1967 السنة التي ستصبح فيها المالاوية اللغة القومية والرسمية الوحيدة). في اللحظة التي نشرع بها بالتحدث بالمالاوية فسوف يتحسن مستوى معيشته، وإذا لم يحدث ذلك فماذا سيحدث عندئذ؟...

في الوقت نفسه عندما يحدث إخفاق في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية فإنك ستعود إلى القول: أوه إنهم الصينيون والهنود الأشرار وغيرهم وهم الذين يعارضون حقوق المالاويين. إنهم لا يعارضون

حقوق الملاويين. إن الملاويين لديهم الحق مثل المواطنين الماليزيين في أن يصلوا إلى مستوى التدريب والتعليم الذي وصلت إليه المجتمعات غير الملاوية. ذلك ما ينبغي فعله، أليس كذلك؟ ليس بتغذيتهم بهذه العقيدة الظلامية التي تفيد بأن كل ما عليهم أن يفعلوه وهو الحصول على حقوق الملاويين لقلة خاصة من الملاويين وبذا تحل مشكلاتهم...».

مثل هذه المناقشات التي تجعل المصطلحات الاجتماعية والاقتصادية مفهومة وعملية في الملايو، لم تسمع من قبل في النقاش الماليزي السياسي. وقد عرض حزبنا (PAP) مسائل حساسة حاسمة أمام الملأ بطريقة عقلانية ليكشف ضحالة الجدل السياسي لمنظمة UMNO، لأن زعماء الملايو (ومعظمهم من الأرستقراطيين ونخبة المثقفين) قد عملوا مع الزعماء الصينيين (ومعظمهم من التجار الناجحين) والزعماء الهنديين (ومعظمهم من الاختصاصيين) على نحو جيد.

كانت أهم خطبة ألقيتها في الملايو، وكانت موجهة إلى أعضاء البرلمان الملاويين، الذين يمثل معظمهم مناطق ريفية، وليس إلى منطقة الغرباء التي يغص بها مزيد من الملاويين. كنت أتحدث بدون العودة إلى نص مكتوب، وهذا ما جعل لحديثي وقعاً أكبر: وفيما كنت أتحدث خيّم الصمت، كان الجو مكهرباً.

وبعد خمس وعشرين سنة وفي الاحتفال بعيد استقلال ماليزيا السنوي قال لي إيدي في مقابلة عني: «إنه تحدث لمدة نصف ساعة، لا بد أن يتواجد في القاعة مايقارب 500 شخص ولكنك لا تستطيع أن تسمع صوت سقوط دبوس. عندما اتطلع إلى الخلف أشعر أنها كانت اللحظة التي شعر فيها «التونكو» ورفاقه بأنه من الأفضل لسنغافورة أن تكون بدون السيد لي».

كان زميلي الملاوي في الوزارة، عثمان ووك، في الغرفة. قال متذكراً: «كانت الغرفة هادئة جداً، ولم يعكر الصفو أحد. غاص وزراء الحكومة المركزية في مقاعدهم بحيث لم يكن من الممكن رؤية إلا رؤوسهم فوق الطاولة التي أمامهم. كان بوسعهم استيعاب كل كلمة. تلك كانت نقطة التحول. فقد نظروا إلى لي على أنه رجل خطير يمكن أن يصبح رئيس وزراء ماليزيا في يوم ما».

لم يكن لدي مثل هذه الأوهام. فماليزيا لن يحكمها رئيس وزراء صيني قبل مرور وقت طويل جداً. الماليزيون الحاضرون لم يتوقعوا أن أكون صينياً شوفينياً يريد أن يدمر العرق المالاوي، فأنا أتحدث المالاوية بدون أي لكنة غريبة كما يفعل الصينيون. فقد ولدت في سنغافورة وتعلمت اللغة منذ نعومة أظفاري،ويعود أجدادي إلى ثلاثة أجيال من قبل إلى سنغافورة وقد ساهموا إسهاماً كبيراً في البلاد. وكنت إلى جانبهم ولست ضدهم. كنت أريد أن أحسن من وزنهم.

بدا التونكو ورزاق غير سعيدين البتة. فقد كنت أقابلهما على أرضيتهما المالاوية وأنافسهما على التأييد بصورة سلمية مع مجادلة في نقاش مفتوح. لم أكن أشاركهما في صيحاتهما الحادة والعالية، بل والهستيرية التي تتضمن الإساءة وتشويه السمعة. إذ كنت أمتنع عن ذلك. وإذا سمح لي أن أستمر ما كنت لأزيح عن الطريق. كان بوسعه أن ير بين أعضاء البرلمان بعض الحجاج، الذين قاموا بالحج إلى مكة، والذين كانوا يهزون برؤوسهم موافقين عندما كنت أشير إلى أن مجرد الحفاظ على المالاوية بوصفها لغة قومية لن يحسن وزنهم الاقتصادي. بل كانوا يحتاجون إلى برامج عملية موجهة نحو حقلي الزراعة والتربية.

أثارت الخطبة قلقاً لدى زعماء «التحالف» وأعضاء البرلمان، وخلافاً للأنظمة أمر رئيس المجلس بألا أرد على المجادلات الموجهة ضدي. وبدلاً من ذلك فقد دعا رزاق، باسم التونكو، بأن يثير الجدل. فشن رزاق سلسلة من الاتهامات المطولة: كنت على وشك أن أبث الفوضى والمتاعب كي أبدو كزعيم يستطيع أن ينقذ البلاد. كنت خبيراً بخلق أوضاع لم يكن لها أساس. فقد قلبت الحقائق وبثّيت الشكوك في عقول الناس. وكنت أخطط لتقسيم البلاد إلى قسمين ـ «ماليزيا مالاوية، وماليزيا لي كيوان يو». كان رزاق في أحسن أحواله عندما استخلص «الخليج الذي يفرق ما بين «حزب العمل الشعبي» والتحالف بات واضحاً الآن. حزب العمل الشعبي (PAP) يعني التقسيم والفناء».

لم أتوقع أن تلعب خطبتي دوراً حاسماً في قرار التونكو لإبعاد سنغافورة عن ماليزيا. وبعد اثنتي عشرة سنة، في عام 1977، في كتابه «نظرة إلى الخلف» كتب التونكو: «القشة التي قسمت ظهر البعير كانت الخطبة التي ألقاها لي كوان يو في البرلمان، عندما طلب تعديلاً» «لشكر الملك على خطبته في أيار 1965. لقد أثار كثيراً من القضايا التي هزت التوازن بين أكثر الأعضاء اعتدالاً في المجلس». وأرسل إليّ نسخة من الكتاب وفيها:

«السيد لي كوان يو

«الصديق الذي عمل بدأب شديد لتأسيس ماليزيا واستمرارها.

مع أفضل التمنيات

تونكو عبد الرحمن

«26/5/1977

فبعد خمس سنوات، في عام 1982، قال التونكو لمؤلف كتاب عن سنغافورة: هو (لي كوان يو) يعتقد نفسه أن له الحق مثلي في أن يكون زعيماً لماليزيا لأنه يتحدث اللغة المالاوية أفضل مني. لم أكن أتحدث المالاوية أفضل من التونكو، وحتى لو كان الأمر كذلك فأنا لست مالاوياً ولا أستطيع أن أكون زعيماً لماليزيا، ولكنه عندما سمعني في ذلك اليوم أتحدث في البرلمان، تحقق له أنني أوصلت رسالتي إلى مؤيديه، وهذا لم يكن مقبولاً.

41. البحث عن ماليزيا ماليزية

كانت طبيعة الجدل في البرلمان الاتحادي تدور بشكل طبيعي حول «ميثاق التضامن الماليزي» الذي سيجري في الأسبوع القادم في سنغافورة. وفي صباح يوم أحد دافئ في السادس من حزيران 1965، وفي المسرح الوطني الدائري المكشوف، جلس 3 آلاف شخص، كما آخرون على المنحدرات العشبية الجانبية. فقد كان اجتماعاً مبهجاً، أما زعماء الأحزاب السياسية الخمسة في المالايو، وسنغافورة، وساراواك فقد شعروا بالارتياح، بعد الضغوط التي كانوا يعانونها في المجلس.

كان الاجتماع فكرة تشين تشي، ومع أنه لم يكن خطيباً، مفوهاً، فقد تحدث بإقناع في كلمة الافتتاح:

«هذا الاجتماع يعقد من أجل تعزيز الوحدة الوطنية ونشر الحقوق الأساسية لجميع الأعراق التي تشكل مجتمعنا المتعدد الهويات، والقوة التي ستوجد جميع أعراقنا في ماليزيا ماليزية هي أكثر من اللغة، وأكثر من العدوان الخارجي. لقد أظهرت التجربة أنه في الدول المشابهة، لا تنهض الأمة الموحدة إذا لم يدع أحد الأعراق أنه العنصر المتفوق، بل إن جميع المواطنين متساوون بغض النظر عن عرقهم».

كان د. سينيفازا غام من (حزب الشعب التقدمي) في بيراك صريحاً ومباشراً. لقد أصبح الاجتماع ضرورياً بسبب محاولة مكشوفة من جانب زعماء المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو، UMNO لإثارة المشاعر العرقية. في مواجهة هذا التهديد لا يستطيع الزعماء السياسيون الآخرون أن يجلسوا مكتوفي الأيدي، وقد اتهم «التحالف» باستغلال المادة 153 من الدستور المتعلقة بالحقوق الخاصة للمالاويين «للاستقواء على غير المالاويين».

كذلك تحدث أونغ كي هوي من «حزب اتحاد الشعب» في ساراواك (الوزير فيما بعد في الحكومة الاتحادية) بهذا المعنى وقال: من أجل بلادنا وشعبنا ينبغي أن تكون المساواة السياسية مبتغى كل من يعيش وتحدث د.ليم تشونغ إيو، من «الحزب الديمقراطي المتحد»، وهو رجل معتدل وحريص بطبيعته، ولكنه عبر عن مشاعره بقوة وقال:

«إذا أخفقنا اليوم في الوصول إلى حل، فلن يكون لنا مستقبل، ولن يكون لدينا مجتمع متكافئ لا لنا ولا لأولادنا، فالموقف الأساسي والأكثر أهمية الذي ينبغي أن يشهده هذا المؤتمر ويجلبه هو روح التصميم والصمود في وجه الانتقادات الخبيثة والأشبه بالهستيرية التي توجه إلينا».

وتحدث مشيل بوما من حزب ماشيندا في ساراواك وقد كان لامعاً. إذ تحدث ببساطة ولكنه ترك أثراً كبيراً. كانت خطبته مخربة جداً حتى إن الصحف البريطانية خشيت من نشر عباراته اللاذعة. قال: إنه في كل مرة يصغي فيها لإذاعة من مالايا كان المذيع يقول ـ بتوقيت أراضي المالايو لماذا لم يكن يقول بتوقيت أراضي ماليزيا؟

كان كل شيء يسمى باسم المالايو، لماذا؟ وقد نسب ذلك ببساطة إلى التفرقة العنصرية.

كان مزاج المستمعين قد هدأ قبل أن يأتي دوري كي أختتم المؤتمر. إذ أشرت إلى:

«وحشية متزايدة، أو نبرة عرقية متزايدة، وإلى الأوضاع المرعبة، والملاحظات المعقدة التي أرسلت إشاراتها إلى تابعيها على أساس العرق... إذا كان هذا سيستمر فلن تكون ماليزيا تابعة للماليزيين... إنهم يتحدثون بلغة ذات وجهين، وجه للاستهلاك متعدد اللغات ومتعدد

الأعراق والآخر لأتباعها. الرجال الطيبون، والرجال متعددو الأعراق، والزعماء يبعدون أنفسهم تماماً من وقت إلى آخر عن الطائفية ولكن المتوحشون يتابعون الضغط».

اقتبست نصيحة د.ليم لنا، القائمة على سنوات عدة من المعرفة الوثيقة بأساليبهم وتكتيكاتهم: «كونوا صامدين، كونوا حازمين، لا تخافوا».

ومن أجل أن أشجع غير المالاويين أوردت أرقاماً من الإحصاء الأخير: 39% ملاويين، و42% صينيين، وحوالي 10% من الهنود والباكستانيين، و7% كادزان وكابان وآخرون في بورنيو الشمالية، والباقون أوراسيون وسيلانيون وغيرهم. وبيّنت أن من يعزف على الوتر الطائفي فسيقتصر على طائفته، أما من يعمل من أجل الشعب كله على أساس غير طائفي فيستطيع أن يكسب ويفوز على أقلية الـ 20%. أنقصتها إلى معادلة بسيطة: 20 ـ 40 ـ 40 إذا احتكم الصينيون إلى نسبة40% مستخدمين الشعارات الصينية فلا بد أن يخسروا. وقد تركت «للمنظمة» أن نستنتج ما سيحدث على المدى الطويل فإذا احتكموا فقط إلى المالاويين.

استشهدت بكلمة رئيس وزراء: مالاقا، جعفر بابا (أصبح فيما بعد نائباً لرئيس الوزراء) الذي قال: «انظروا إلى ابتعاد المالاويين في مالاقا عن الطائفية. ففي دائرة مالايو الانتخابية صوتوا للسيد تان سيوسين».

قلت: رئيس الوزراء رجل شريف ولكن:

«في كل مرة يدور فيها السيد تان سيوسين ضارباً صدره، هذا ما يمثله، المالاويون الذين يمثلهم، الذين صوتوا له... وهذا أيضاً مع داتو سامبانثان. إنه رجل شريف آخر.. قال: إن جعفر ألبار رجل طيب. لا طائفي. هل تعرف لماذا؟ في مركزي الانتخابي وهو بيراك، سيونغي سيبوت، 90% من السكان هم مالاويون، وكان داتو يطوف عليهم ويخبرهم أن يصوتوا لي. وهكذا صوتوا لي. لذا فإن ألبار لم يكن طائفياً لأنه أخبر

أخطب في التجمع الحاسم للمؤتمر الأول لتضامن ماليزيا في سنغافورة (المسرح القومي) في 6 حزيران 1965.

المالاويين أن يصوتوا لزعماء المنظمة (UMNO) الصينيين والهنود المفضلين بحيث يمكنهم فيما بعد أن يوجهوا الجماعات الصينية والهندية في الاتجاه الذي أرادت «المنظمة» أن تسير فيه !»

كشفت أساليبهم التكتيكية ثانية:

«أظهروا الحقيقة، وسنعرف أنه لا يوجد لدينا سبب للخوف أو لنتعرض للتهديد... وإذا حدث ذلك... فسيصيبنا الويل. سيقولون لشعب خانع وخائف ومهدد: أعمال الشغب آتية وستسيل الدماء. لذا علينا جميعاً أن نعود إلى البيت، ونغلق أبوابنا ونغطي رؤوسنا بالأغطية. سيطوفون في الشوارع جيئة وذهاباً وهم يهتفون بالشعارات. وفي اليوم التالي، سلام!»

وحسب ما يقول د .ليم كان ذلك يحدث لفترة طويلة في مالايا.

أكدت على أننا لا ينبغي أن نقف ضد حقوق خاصة للمالاويين وللشعوب الأصلية. بل ينبغي على العكس من ذلك أن تتنافس من أجل رفع مستواها الاقتصادي في المجتمع.

«ولكنهم (في المنظمة) لا يريدون المنافسة. إنها سيئة، أخبرونا، ابتعدوا لا تحاولوا القيام بأي شيء جيد. يقولون: إنهم قلقون بشأن ماليزيا؟ قلت: وكذلك نحن. نريد أن نرفع مستوى معيشتهم، وسنفعل ذلك وبأسرع مما يستطيعون. فبعد ذلك بـ 10 أو 15 أو 20 سنة سينمو جيل جديد لا يستجيب لما يستخدمونه. سوف ينسجمون داخل المجموعة المتعددة اللغات. وسيفكرون مثلنا ويعملون ويتدربون مثلنا، وسيكونون مستعدين للعيش معنا بوصفنا ماليزيين...»

أطلق علينا ألبار وصفاً يفيد بأننا القاطنون الذين يقيمون في بيوتهم مؤقتاً. ولكن ليم سوي أون،الوزير الاتحادي للتجارة والصناعة،قال: «لا. نحن مشاركون في الملكية،ولسنا مقيمين أو ضيوفاً»، وفي إحدى الخطب الحساسة

المتوازنة من قبل وزير مالاوي في البرلمان الاتحادي، تحدث إسماعيل عن مرحلتين: «مرحلة أولى ـ أحزاب طائفية مختلفة، ومرحلة ثانية ـ غير طائفية». وقلت: هنا يكمن الأمل.

كان اجتماعاً مثيراً بعث الأمل لدى كل من استمع إليه عبر إذاعة سنغافورة أو قرأه في الصحف، فقد قطعنا حاجز الصمت وواجهنا مخاوفهم الطائفية. في اليوم التالي دعا السيناتور واتو ت. هـ. تان،في خطبة له في مجلس الشيوخ الفدرالي، الحكومة المركزية إلى اتخاذ الإجراءات الدستورية لإخراج سنغافورة من ماليزيا، أو وضع السيد لي كيوان يو بعيداً كي يصحو. وبعد عدة أيام قال وزير الإعلام والإذاعة سينوب عبد الرحمن، الذي ينتمي إلى ولاية التونكو، التي تُدعى كيداه: إن حزب العمل الشعبي PAP ينبغي أن يلاحظ أن هناك حدوداً للصبر. ادفعنا، احشرنا في زاوية... وعندئذ سيكون الحزب مسؤولاً عن النتائج. «وطلب من زعماء الحزب الخروج إلى العلن وأن يحددوا على وجه الدقة ماذا يريدون لماليزيا». «نحن نعلم أن الحزب المذكور يريد تقسيم البلاد. هل يريد إنشاء جمهورية؟ هل يريدنا أن نتخلص من حكامنا،وامتيازاتنا؟ أخبرونا،انطقوا بذلك. اكشفوا عن ذلك».

أما راجا المناقض دوماً فقد أجاب بأنه كان مستعداً لمواجهتي في العلن في البرلمان ولناقش قضيتين، ولكن وزراء «التحالف» لن يسمحوا لي بذلك. ورد التونكو، في محاولة لتهدئة الجو فيما أظن، بأنه كان مستعداً لتمضية ساعات في الاستماع إلي ليعرف ما الذي يزعجني.

وتابع يقول: «اعتاد السيد لي أن يجلس معي على هذه الطاولة، وقد أمضينا كثيراً من الساعات مؤخراً في مناقشة كثير من المشكلات، ورغم كل شيء فهو ما يزال مصراً على الانضمام إلينا، والآن لماذا نطرح كل هذه القضايا؟، إنه لأمر سيء للغاية».

قرأت ما يشبه شعاعاً من أمل. فأجبت على الفور بقولي: «دعنا نتكلم ونحل الصعوبات التي تواجهنا، ولكن هذه الأحاديث ينبغي أن تمس بعض الموضوعات المهمة والأساسية»، والتفت إلى الرجال الذين يختلقون الأكاذيب، «أولئك الذين يتشدقون بالشعارات، أولئك المتطرفون الطائفيون بسبب حديثهم الخشن وكلماتهم الفظة... هؤلاء أطلب إليهم أن يتحدثوا مثل التونكو، بأدب ولطف وهدوء و ليكسبوا قلوب سكان سنغافورة».

في 16 حزيران غادر التونكو إلى بريطانيا ليلتحق بمؤتمر رؤساء وزارة دول الكومونولث. وفي اليوم نفسه استقال أونغ أينغ غوان فجأة من الجمعية التشريعية مبرراً استقالته بأن «الجمعية لم تعد مفيدة لخدمة أغراضها» إذا كان صامتاً وغير فعالاً، ومهمشاً تماماً عن الأحداث التي كانت تجري في سنغافورة منذ الاندماج. لم يصدر عنه أي تعليق أثناء أحداث العنف والشغب الطائفية، وفي اليوم التالي طلب من الحكومة ألا تتأخر في إجراء الانتخابات الفرعية لأنه يريد أن يشارك فيها، وإذا لم يفعل فسيفقد مصداقيته ويضيع في غياهب النسيان.

كنا نعتقد أن الحكومة الاتحادية قد مارست سلطتها على أونغ كي يقدم استقالته،و هو من أحد أعضاء، «اتحاد المالاويين الصينيين» MCA والذي كان سكرتير أونغ السابق عندما كان محافظاً في الفترة 1956 ـ 1959 أرادوا من خلال هذه الانتخابات الفرعية أن يسبروا مدى ما يتمتع به حزبنا من تأييد. إذا انتصر علينا «الباريسان» فيستطيعون تحييد حزبنا PAP وزعماءه مستخدمين قانون الأمن الداخلي، بدون إثارة ضجة كبيرة تجاه تأخرنا.

في اليوم المحدد للانتخابات الفرعية، يوم 30 حزيران رشحنا لي كون تشوي، ورشح الباريسان أونغ شانغ سام أحد أعضاء حزبنا الذي ارتد عنا. كانت حملة انتخابية قصيرة امتدت 9 أيام، وقد جرى الاقتراع في اليوم العاشر من تموز (يوليو). كان مزاج الناس مختلفاً تماماً، فقد كانوا يعرفون أن سنغافورة واقعة في مشكلة عويصة، وكان عليهم أن يختاروا ما بين حزبنا و«الباريسان» بعد أن يقرروا

أي حزب منهما يمكن أن يحمي بقاء سنغافورة ومستقبلنا. وقلنا: إما على الناخب أن يختار ما بين ماليزيا ماليزية وبين هدف الباريسان: «اسحقوا ماليزيا» بحيث تبرهن الانتخابات الفرعية لحكومة التحالف أن سنغافورة مع «ماليزيا ماليزية». أدان د.لي سيوه تشوه هذا الشعار واعتبره شعاراً طائفياً يعبر عن الاستعمار الجديد، ومع هذا عندما سئل رزاق من قبل الصحافة قال: لا يهم من يربح حزب PAP أم «الباريسان». وهذا ما أكد شكوكنا أن «المنظمة الوطنية لاتحاد المالايو» UMNO و«اتحاد المالاويين الصينيين» MCA كانا يريدان امتحان التأييد الذي يتمتع به حزبنا PAP في سنغافورة في الأوساط الصينية، حيث تقع دائرة هونغ ليم الانتخابية في وسط «تشاينا تاون» وظهر لنا دليل آخر من خلال افتتاحيات صحيفة «أوتوسان ميلانو» التي كانت تحثّ الناس على التصويت «للباريسان» مرشحهم على الرغم من وجود قلة من المالاويين في المنطقة.

في منتصف الانتخابات الفرعية أصدر إسماعيل أمراً بطرد أليكس جوسيي على أساس أن ذلك سيكون «مؤيداً إلى مصلحة الاتحاد». وعندما سئل عن ذلك في لندن قال «التونكو»: إن جوسيي قد تورط في نشاطات تهدف إلى تمزيق الانسجام الداخلي. وفي مقالة نشرت في مجلة «بوليتين» الشهرية أكد على وجود خلافات في القيادة بين «التونكو» وبيني. وقد توقعنا الأسوأ فقد دعا تشين تشي إلى مؤتمر صحفي كي يقول إن طرد جوسيي مرتبط بإجراءات قمعية أبعد قادمة إذا استمرت الحكومة المركزية في استرضاء المسرفين». وأوضح تشين تشي:

«إننا نعرف أنه بعد الاجتماع الأخير للمجلس النيابي بوقت قصير والاجتماع الحاشد الأول لمؤتمر التضامن الماليزي في سنغافورة في 6 حزيران، أعطيت التعليمات باتخاذ قرار لاعتقال السيد «لي». وحضّينا الحكومة المركزية على ألا تعتقد أن إزاحة السيد لي من الطريق سيجعل وزراء حزب العمل الشعبي في الحكومة يذعنون بصمت لطرده».

كان كل وزير يعرف أن إزاحتي، بعد اللغط الذي أثاره إسماعيل، لن تزيح المشكلة ـ سيطرة المالاويين على الأعراق الأخرى. وقد وقفوا جميعاً مع تشين تشي في المؤتمر الصحفي لإظهار التضامن. وفي 10 تموز وصف رزاق مزاعم تشين تشي بأنها «خشنة جداً وسيئة لدرجة أنها لا تستحق أي تعليق». ولكننا اطلعنا على المعلومات من جورج بوغارز. مدير «الفرع الخاص» في سنغافورة ثم جاء نفي رزاق يوم الاقتراع. في تلك الليلة فاز مرشحنا لي كون تشوي بـ 59% من الأصوات في انتخابات هونغ ليم الفرعية، خلافاً تماماً للنتيجة التي توصلنا إليها قبل سنتين، عندما ربح حزبنا 26% من الأصوات فقط، فقد حصلنا على أكثر من الضعف الآن.

في اليوم التالي قال سينو في خطبة موجهة إليّ: إنه لا ينبغي على غير المالاويين أن يستغلوا الكرم المقدم لهم في ماليزيا. فأجبت: بأنني لا أستمتع بكرم أحد. كوني في ماليزيا كحق لي. وبعد أسبوع اجتمع زعماء «ميثاق التضامن الماليزي» في سنغافورة لإصدار بيان يحذر من أن الأمة ستواجه خطراً جسيماً إذا ما فرقنا ما بين «ماليزيا كمسألة حق»، وماليزيا كمسألة ضيافة، وأظهروا باهتمام «الاستغلال العاري والمكشوف للعواطف الدينية والعرقية ضد أولئك الذين يؤيدون الرأي القائل: «ماليزيا ماليزية». وأعلنوا خططاً لتحضير سلسلة من الاجتماعات الحاشدة في جميع أرجاء الاتحاد».

في اليوم التالي احتج سينو: «لقد شرحنا هذا عشرات المرات، نحن نعمل لكل الماليزيين بغض النظر عن الأصل... وإلا لما كان هناك «حزب التحالف»... بالطبع نريد ماليزيا ماليزية، نحن صنعنا هذا المفهوم، وتبعه رزاق ليؤكد المعنى نفسه. عندما أشار إلى شعار ماليزيا ماليزية الذي أطلقه حزبنا وقال: إن التحالف وليس حزبنا أولاً هو الذي عبر عن الفكرة. وفي مقابلة مع العضو إسماعيل في «المنظمة» أوضح أن حكومة التحالف تريد ماليزيا ماليزية، وإن تكن مختلفة عما أعلنته حكومة (PAP). فمفهوم التحالف يقوم على عاملين ـ الانسجام العرقي وماليزيا موحدة غير طائفية.

رحبت بهذه التطورات. كانت تمثل تقدماً عظيماً في موقف المنظمة الوطنية لاتحاد المالايو (UMNO) وقد وافقوا الآن على موقفنا، ولكن بدون حماسة باستثناء إسماعيل. إذ بدأت الأمور تتحرك ولن تعود إلى ما كانت عليه أبداً.

بعث إلي رزاق بأنه يريد أن يتحدث إلي، وقد التقيته في 29 حزيران في مكتبه في وزراة الدفاع في كوالا لامبور، كان متشنجاً ومتعباً، حزنت لما ألحقته «أتوسان» به من أذى، والتي كانت تفرز السموم العرقية كل يوم، واشتكيت من سياسة UMNO ذات الوجهين، حيث يعقد الزعماء الكبار فيها اتفاقيات معقولة معنا وهدنة سياسية، نرى زعماء الصف الثاني يتابعون بث الكراهية من خلال صحيفتين «أوتوسان» و«مالايان ميرديكا» اللتين توزعان في القرى. قلت: أي اتفاقيات مستقبلية ينبغي أن تكون مدونة ومعروفة للجميع، بمن في ذلك القادة الثانويون، كما ينبغي وقف التذمر والمشاغبة في الصحافة المالاوية، وبدون ذلك لا يمكن أن يكون لأية تهدئة سياسية أي معنى.

كان أهم بيان أصدره رزاق هو: «نريد أن نعرف ما إذا كنتم تريدون أن تعملوا معنا أم تحاربوننا». قلت: إنكم تعرفون أن حزبنا كان يريد دوماً التعاون مع «المنظمة» (UMNO)، ولكن المنظمة، ولا سيما كبار المسؤولين فيها كانوا مصممين على سحقنا. وأشرت إلى قضائهم على التعددية الحزبية في صباح ومحاولة القيام بالشيء نفسه في ساراواك. لم يكن لدي شك في أنهم ما إن ينهون مشكلة ولايتي بورنيو الشمالية حتى يحولوا غضبهم إلى سنغافورة ويقسموننا أيضاً. كانوا قد عينوا دونالد ستيفينس، رئيساً لوزراء صباح، وعلى وشك تعيين ستيفان كالونغ رئيساً لوزراء ساراواك.

ذكّرت رزاق أنني كنت حاضراً في قصة الرئاسة في كوالا لامبور عندما طرح «التونكو» نفسه هذه الشروط أمام ستيفينس من أجل أن يبقيه في السلطة: من الآن فصاعداً سوف ينضم الصينيون في صباح إلى «حزب صباح الوطني»، وينضم الكادزان إلى «منظمة باسوك موموغان كادزان»، وينضم المالاويون إلى

«منظمة صباح الوطنية المتحدة». أجاب رزاق بأن «المنظمة الوطنية UMNO» لا شأن لها في ذلك ــ لقد كانت رغبة زعماء التحالف في «صباح». وقلت: إن الأمر لم يكن كذلك، لأنني عندما ناقشت التشرذم مع ستيفينس كان مستاء للغاية بسبب ذلك.

كانت ساعتان غير مريحتين البتة. لم يكن رزاق يريد أن يواجه المسائل التي أثرتها ولم يكن هناك توافق في وجهات النظر. ترك لدي انطباعاً واضحاً بأن «المنظمة» لن تحيد عن مبدئها الأساسي بوجود نظام سياسي له أساس مالاوي لا يتسامح مع الانتهاكات من قبل الأعراق الأخرى بسبب سيطرتها المالاوية. كان على سنغافورة أن تكيف نفسها مع البنى الطائفية التي كانت موجودة في مالايا قبل الاندماج، وهذه البنى لن تتغير. كان رزاق صارماً في هذا، ولكننا لا يمكن أن نقبل به. كنت ما أزال آمل أن يكون «التونكو» قوياً كفاية بحيث يكون مختلفاً عنه.

لم يكن الأمر كذلك. فبعد سنة أعطاني رزاق تقديراً مختلفاً لما كان يجري. ففي مقالة نشرت بمناسبة العيد العشرين «للمنظمة» كتب أنني بعد أحداث الشغب مباشرة في تموز 1964 قد شجعت التونكو وحضّيته كي يضمنا إلى ائتلاف الحكومة إذ أنها الوسيلة الوحيدة لضمان تناسق طائفي، نظراً لأن حزبنا كان يمثل صينيي ماليزيا. ولكنهما رفضا طلبي نهائياً، في وقت كنا قد بدأنا فيه بمجابهة «المنظمة» والمالاويين بإطلاق شعار غير مسؤول «ماليزيا ماليزية» من أجل الحصول على دعم غير المالاويين، مما خلق توتراً بين المالاويين والصينيين كان من الممكن أن يعرض أمن البلاد للخطر. ونسي رزاق أنه قبل أقل من سنة،في تموز 1965، أعلن هو وسينو أن «التحالف» قد استوعب وبشكل مفهوم ماليزيا ماليزية. وأضاف أنني ما إن رأيت الخطر حتى تظاهرت بإيجاد وسائل لتسهيل الوضع من أجل إنقاذ ماليزيا. وقد قاد هذا إلى لقاء بيننا في 29 حزيران، وقبل ستة أشهر من مغادرتنا «للاتحاد». كتب رزاق يقول:

«من دواعي الاستغراب أن لي كيوان يو، في الاجتماع، لم يكن لديه نية لإيجاد وسيلة للخروج من المأزق، إلا بالإصرار بقوة أن أقوم أنا و«التونكو» بإبعاد «المتطرفين» في «المنظمة» إذا كانت الحكومة المركزية تريد تعاونه... ذكر أسماء من يُدعون بـ «المتطرفين» الذين زعم أنهم مسؤولون عن الجو المتوتر. رفضت زعمه بشأن المتطرفين وقلت له: إن «المنظمة» هي حزب منظم، وإذا أراد أن يتعاون مع «التحالف» أو «المنظمة» فعليه أن يثق بالتونكو وبي وبالآخرين. ثم طلبت منه تأكيداً أنه هو ورفاقه لن يقوموا بأفعال استفزازية ضد المالاويين أو التدخل بشؤون «المنظمة» الداخلية. ومن المؤسف أنه امتنع عن إعطاء التأكيد».

نشرت رداً على ذلك مقتطفات من المذكرة التي أعددتها بعد لقائي معه مباشرة. أشرت إلى أنني ما كنت لأقترح تحالفاً مع «التونكو» في تموز 1964 بعد أحداث الشغب. عاد التونكو إلى كوالا لامبور من لندن في 14 آب، وأخبرني في اليوم التالي أن رئيس الوزراء البريطاني، سير أليك دوغلاس هوم نصحه بتشكيل حكومة وطنية من أجل ضم حزبنا (حزب العمل الشعبي). أضفت أنها لم تكن رغبة حكومة سنغافورة إحياء العداوات القديمة، ولكن الحسابات الخاطئة لمثل هذه المناقشات جعلت من المستحيل بالنسبة إلى وزراء سنغافورة أن يسكتوا.

لم يكن هناك جواب من جانب رزاق. وبعد عدة سنوات قرأت في السيرة الذاتية الرسمية للتونكو التي كتبها موبين شيبارد أن رزاق أخبره في لندن أنه لا يستطيع الوصول إلي وإقناعي بوقف النقاش السياسي. إن ما قاله التونكو قد أكد له تصميمه على إخراج سنغافورة من ماليزيا.

42. التونكو يريد إخراجنا

أصيب التونكو بهجمة من داء القوباء عندما كان في لندن في منتصف شهر حزيران، وكان ليم كيم سان الذي أخذه التونكو معه بوصفه عضواً في وفده إلى مؤتمر رؤساء الوزراء، قد زاره في المستشفى وكتب إلي في 23 حزيران:

«الرجل الكبير في السرير مصاباً بالقوباء، وروحه المعنوية ضعيفة، إنه محاط بعدد كبير من الناس، ومع هذا تمكنت من الحديث معه، إنه ما يزال يفكر باتخاذ ترتيبات ولكنه لا يعرف ما شكل هذه الترتيبات، وفي الوقت نفسه يرى أنها ليست ملحة على الإطلاق ويمكن أن تتخذ بعد المجابهة».

«لم يناقش هذا مع أي إنسان هنا، وأنا أثق به تماماً لأنني عندما قابلت إرثر بوتوملي (وزير الدولة لشؤون علاقات الكومونولث) في مؤتمر الكومونولث أخبرني أن تقريره من مالايا أشار إلى أن الأمور على ما يرام وأن المالاويين، باستثناء بعض المتطرفين الذين اعتبرهم سيكونون تحت مراقبة تونكو أو رزاق، فهمُ الآن أقل حساسية والوضع أقل انفجاراً. وأُخبر أنه حتى المتطرفون ممتنعون عن القيام بأي شيء وأنه مع وجود التونكو خارج البلاد لن يقوم أحدهم بأي شيء خشية أن يُتهم باستغلال غياب التونكو أو مرضه. قلت له: إن الاضطرابات كانت تبدأ في كل وقت يكون فيه بعيداً. ولكنه أخبرني بألا أقلق... كان ودياً ومسروراً لرؤيتي وقد قطعنا مناقشتنا حتى قبل أن يبدأ الاجتماع...».

قابلني كيم سان بعد عودته من لندن في شهر تموز (يوليو) كي يصف لي وضع التونكو ومزاجه. قال التونكو: «تستطيع أن تخبر رئيس وزرائك أنه يستطيع أن يلتحق باجتماع رؤساء الوزراء بنفسه». سأل ماذا كان يعني التونكو بذلك! هل سيكون هناك إعادة ترتيبات؟ وهل ستصبح سنغافورة دولة خاصة في الاتحاد؟ وكن لم يستطع كيم سان أن يسبر أغوار التونكو.

بعد سنوات فيما كنت أسجل تاريخي الشفوي عام 1981 أرسلت إليه نسخة من رسالته بتاريخ 23 حزيران 1965 فعلّق بقوله «في ظني، كما أخبرتك عدة مرات من قبل، أن التونكو كان يشير بصورة غير مباشرة إلى أنه سيعطي سنغافورة الاستقلال. ولم أكن حاد الذهن بحيث ألتقط أهمية بعض ملاحظاته».

كان يشير بصورة غير مباشرة إلى إعطاء سنغافورة استقلالاً، وركز كيم سان على إمكانية إجراء إعادة الترتيبات ولم ينتبه إلى المضامين الأوسع لبيانات التونكو الخفية، وفي لندن لم يقابل التونكو إلا مرة واحدة، وهذا يعني أن التونكو يفكر منذ 23 حزيران 1965 بالانفصال الكامل.

في الوقت نفسه كان كينغ سوي بعيداً في ألمانيا منذ أكثر من شهر للمعالجة الطبية، قابلني منتصف تموز ليقول لي: إنه قابل رزاق في مقر إقامته ووجد بالصدفة إسماعيل وجعفر البار هناك أيضاً، وقال: إن رزاق أراد أن يناقش إعادة الترتيبات التي تسمح لكلا الطرفين بفك الارتباط عما يمكن أن يكون ائتلافاً مدمراً.

فناقشت مع كينغ سوي جميع البدائل المحتملة، ورأيت أن كل شيء يمكن تجربته من أجل تجنب تعارض صدامي عرقي. اجتمع كينغ ثانية برزاق وإسماعيل في كوالا لامبور في 20 تموز. أخبرهم أنه لا أحد يعرف عن مناقشته مع رزاق سواي وليم كيم سان وايدي باركز. فقد كان تشين تشي وراجا مشغولين بعمق في «ميثاق التضامن الماليزي» للنظر في إجراء أية تعديلات. أكد لرزاق أنه سأكون قادراً على ضبط «حزب العمل الشعبي» إذا عولجت الأمور بشكل ملائم، ولكن أي كشف سابق لأوانه سيفسد الأمر.

سألني كينغ سوي ليقول: إن رزاق كان يريد انفصالاً كلياً. فأشار رزاق إلى نقطتين إذ أراد من كينغ سوي أن يتأكد من أنني مؤيد. قال كينغ سوي «نعم، افترض أن الأمر جرى بسرعة قبل التزام لي وانشغاله بميثاق التضامن، فهذا سيجعل من المستحيل عليه أن يخرج». وافق إسماعيل على هذه النقطة. وبدا

رزاق مرتاحاً ومتشككاً معاً. لأنه بحسب ما قال كينغ سوي، كان شبه متوقع مني أن أرفض الفكرة. قال كينغ سوي: أنني كنت واقعياً لأنني أرى أن التعارض وشيك وأن العواقب غير محسوبة.

أثار رزاق نقطة مفادها أن الانفصال ينبغي أن يكون خطوة جماعية، بمعنى آخر ينبغي أن يؤيدها حزبنا واقترح أن يتولى «الاتحاد» وسنغافورة معاً إعلام البريطانيين بمقاصدهم، وقال: إنه يشعر بأنهم سيوافقون إذا وقفنا جميعاً دفعة واحدة. في حين أشار كينغ سوي إلى أن هذا الأسلوب في العمل لا بد أن يخفق، فالبريطانيون سوف يرفضون الانفصال بصورة مطلقة، وذكرّهم كيف عارض أنطوني هيد وفريقه بشدة إعادة الترتيبات الأقل أهمية التي تم الاتفاق عليها مع التونكو في شهر شباط (فبراير) الماضي. وأصر كينغ سوي على أن يُطرح الانفصال على البريطانيين بوصفه أمراً واقعاً fait acaompli عندما يجتمع البرلمان ثانية في 9 آب (أغسطس). فالتعديلات الدستورية الضرورية يمكن أن تكون أولاً ضمان الاستقلال لسنغافورة، مع إجراء القراءات الثلاثة في اليوم نفسه، وافق إسماعيل على الفور على ذلك، أما رزاق فقد قال: ربما تكتيكات حزبنا (PAP) هي الأفضل، وقال كينغ سوي: إنه لا يعترض إذا أطلعنا لورد هيد،من باب المجاملة، وبوصفه القوميسار البريطاني الأعلى في ماليزيا، على نوايانا في الساعة 9.30 من صباح اليوم نفسه، أي قبل نصف ساعة من طرح مسودة مشروع الاستقلال، واستقبل ذلك الاقتراح بكثير من المرح.

قال إسماعيل: إنه لا بد من وضع وثيقتين: تعديل للدستور يجعل خلافة سنغافورة ممكنة، وإجراء يعطي سنغافورة استقلالاً بموجب ذلك التعديل. ولمصلحة الأمن على الموظفين المدنيين ألا يعدوا ذلك،وسأل ما إذا كنا نستطيع أداء العمل. وأن على إسماعيل ورزاق أن يفكرا بالإجراءات الدستورية الضرورية. قال كينغ سوي: إن إيدي (وزير العدل السنغافوري) يجب أن يحاول إعداد مسودة لهم في غضون فترة تتراوح ما بين أسبوع وعشرة أيام،وتم الاتفاق على ذلك. أكد كينغ سوي على الحاجة التامة للسرية وأضاف مشيراً إلى إسماعيل أن موظفيه المدنيين الخبيرين بشكل خاص يجب ألا يعلموا بشيء عن المسألة.

شعر كينغ سوي أن رزاقاً كان يشعر بالراحة التامة والامتنان له لدوره في تشجيع هذا الحل. كان يعتقد حقاً أن هذا لن يعدل فقط من البؤس الذي بات الآن يتواجد بشكل خطير، بل سيضع نهاية أيضاً للتوتر والشقاء اللذين عانى منهما في الشهور الأخيرة. فقد استغرق ذلك نصف ساعة فقط ولكنهم أمضوا 20 دقيقة في تبادل المجاملات لأن رزاق أصر على ألا يغادر كينغ سوي مبكراً جداً. كما استطاع تدبير سيارة شرطة لتقلّه إلى قاعة الترانزيت في المطار كي يتجنب الصحفيين.

بعد أن حدثني كينغ سوي عن الاجتماع على الفور، رأيت إيدي في مكتبي. كان الموضوع حساساً للغاية بحيث إنني لم أكن متأكداً أن النائب العام في الدولة هو أفضل شخص للقيام بالعمل. فقد لا يكون قادراً على إبقاء الأمر سراً. ذهب ايدي نفسه إلى مكتب كلية الحقوق في جامعة سنغافورة ليقابل بعض الخريجين القدامى ومن ثم ليختار واحداً مناسباً. ومن أجل أن يحد عدد الأشخاص المطلوبين لم يسلم الأمر إلى مساعده الخاص، بل سلمه إلى وونغ تشوي سين،سكرتير مجلس الوزراء، وهو موظف لا يرقى الشك إلى ولائه وقدرته. والآخرون الذين شاركوا هم ستانلي ستيوارت، رئيس الخدمة المدنية، وجورج بوغارز، رئيس الفرع الخاص. وقد دعوت بوغارز إلى أن يتأكد أننا نستطيع أن نحتوي أي تهديد من جانب الشيوعيين في سنغافورة مستقلة طالما أننا لا نسمح لهم أن يعيدوا بناء منظمتهم. أكد لي أنه يستطيع ذلك.

وضع إيدي مسودة وثيقتين، ولكنني سألته أن يعد ثالثة، وهي إعلان الاستقلال. أطلعت تشو على المسودتين. كنت ما أزال غير راض عنهما. أردت لاتفاقيتنا مع دولة جوهور، التي كنا نعتمد عليها بشدة لتوفير المياه لنا، أن تدرج معهما وتصادق عليها الحكومتان باعتبارها معاهدة رسمية تحظى بالاحترام. كنت مضغوطاً بشدة، وطلبت من تشو التي كانت محامية ممتازة أن تجد طريقة

دقيقة لتحقيق ذلك. وما إن فعلت ذلك حتى صادقت على المسودات لإيدي كي يرفعها إلى رزاق. رغم كل الشكوك قررت أن أحافظ على عطلتي المقررة وأنتظر لأرى ما إذا كان التونكو ما يزال يريد إبعادنا أم أنه عدل عن رأيه.

كان هناك أسباب للشك. فقبل أسبوع واحد كان تان سيوسين قد زار سنغافورة من أجل اجتماع «لاتحاد طلاب الجامعة» كي يقول: إن الحكومة المركزية ستواصل قرارها بإغلاق «مصرف الصين» في سنغافورة الشهر القادم. ورغم الاحتجاجات غير الرسمية التي أذيعت حول إذاعة بكين، فقد نفى أن الإغلاق سيؤثر في التجارة بين ماليزيا والصين. وقد أشار هذا إلى عدم وجود نية للانفصال، فضلاً عن ابتعاد سنغافورة عن ماليزيا. وبعد ذلك قام رزاق أثناء جولة له في الجزر الجنوبية في 25 تموز بالإدلاء ببيانات متحيزة لإثارة مشاعر مالايو ضد حزبنا، قائلاً إن الروح اللاتعاونية لحكومتنا قد جعلت من الصعب على كولا لامبور أن توسع برنامجها لتطوير الريف بالنسبة إلى المالاويين المحليين. هذه الخطوة المؤذية قد جعلتني أتساءل أيضاً ما إذا كان كينغ سوي قد قرأ بشكل صحيح وأعلم رزاق أنه كان يريد حقاً أن يُبعد سنغافورة. كان هناك تصعيد ما. هل كانوا حقاً يختبرون الوضع للتشكيك بالدستور وتعيين حاكم؟ أم أنهم يخططون لأمر سيء ما؟.

كان كينغ سوي قلقاً أيضاً. لم يكن غير مرتاح بشأن العبء والملامة اللذين سيقعان على كاهله إذا انكشفت الخطة أو أجهضت. وعندما كنت أحضر هذا الكتاب عام 1994 سمح لي أن أطلع على سجله التاريخي في الفترة 1980 ـ 1981 وعلمت أنه لم يضغط على رزاق مطلقاً من أجل ترتيب أكثر ليناً كما كنت قد طلبت منه. كان يعرف أنهم يريدون لسنغافورة أن تكون خارج مجلسهم النيابي، وقد ساروا أشواطاً في تحقيق رغبتهم لإبعادنا. قال كينغ سوي أيضاً: إنه كان يريد ذلك التعهد الخطي مني لأنه كان يخشى أن أعيق الانفصال.

دعا كينغ سوي رزاقاً إلى «مقر الاتحاد» في سنغافورة في 27 تموز ليعرف ما إذا كان لديه حقاً أفكار أخرى حول الإبعاد. ومرة أخرى وجده كينغ سوي متردداً إذ يغير موقفه باستمرار. وكان يشكو من الأرق وبدا كئيباً وقانطاً.

بعد محادثة استمرت 90 دقيقة قال: إنه كتب إلى «التونكو» حول مناقشاتهما بعد ثلاثة أيام من اجتماعهما الأخير. وقد بات الآن على التونكو أن يقرر، ولكنه لن يعود من لندن قبل 4 آب. فلم يتوقع رزاق منه أن يُسرع الأمور، وكان من المشكوك فيه بالتالي أن تُعد وثيقة الاستقلال في التاسع من الشهر ـ لسبب واحد وهو وجود عدة مصالح لا بد من مناقشتها.

ثم عبر عن شكوكه حيال نتائج الاستقلال تجاه سنغافورة ـ مفترضاً أن الحكومة دخلت في صفقة مع بكين! كما طرح رزاق أيضاً أفكاراً غير مقبولة البتة حول الدفاع. قائلاً: إن ماليزيا ينبغي أن تتولى الإشراف على جيش سنغافورة. أخبره كينغ أن هذا غير ممكن. فنحن سننمي وسنحافظ على جيشنا، ولكن لأغراض عملية يمكن أن يوضع تحت إمرة من يقود جميع القوات الماليزية التي تواجه إندونيسيا. فقال رزاق: «أوه، هذا يعني أن النظام الحالي سيبقى، أي أننا سنقود جيشكم؟ ومن أجل عدم توسيع شكوكه حول الموضوع لم يشر كينغ سوي إلى أن هذا الترتيب لن يتحقق إلا عند المجابهة.

رزاق اعترض قائلاً: إن استقلال سنغافورة يعني انتصاراً مدوياً لسوكارنو. هل نريد أن نمنح سوكارنو دفعاً إلى الأمام؟ لماذا لا نتوصل إلى انفصال جزئي؟ قال كينغ سوي: نريده بأية طريقة يريدها ولو كان حالاً. قال كينغ سوي: إن مركز سنغافورة سيتعزز بتأييد من دول الكومونولث،وهذا ما ضايق رزاق أكثر، وقال: إنه لا يوجد إلا حل واحد هو الانفصال الكامل. ولكنه تراجع ثانية، وتحدث عن نوع ما من الكونفدرالية حيث تسيطر كوالا لامبور على شؤون الدفاع، والسياسة الخارجية.

أكد كينغ سوي على اتخاذ قرار مبكر قبل أن يصبح التزاماً «بميثاق التضامن الماليزي» أمراً لا عودة عنه. ولكن فيما كان هو مستعداً لذلك استمر رزاق في طرح عدة اعتراضات مختلفة حول الخطة بكاملها: كان تان سوي ضد الانفصال، وتأييد «المنظمة» العام لها ليس مضموناً. كان يخشى المعارضة. ولكن من جهة أخرى فإن قوات الشرطة والقوات العسكرية غير كافية للتعامل مع اضطرابات واسعة النطاق إذا بقيت سنغافورة في ماليزيا. لذا ربما كان الخروج هو الحل الوحيد. وسأل كينغ سوي ما إذا كان هناك طريقة أخرى. وقال كينغ سوي: إنه لا يستطيع ذلك.

ومع هذا فإن رزاق دعا عبر الصحافة حكومة سنغافورة إلى العمل الجاد مع كوالا لامبور لتنفيذ خطط التطوير بالنسبة إلى الماليزيين. بدأت أخشى أن نقع ثانية في طريق الصدام.

لم أكن متأكداً بعد مما سيحدث،هل سيكون هناك إعادة ترتيب، أم انفصال، أم تحالف، عندما ودعني فيليب مور في 30 تموز، كان سيُعيّن في وزارة الدفاع في لندن. كان فراغاً عاطفياً مؤثراً. فالبريطانيون بعد كل شيء عليهم أن يبقوا في الظلام إزاء مناقشاتنا. وكنت لا أخفي عليه أي شيء عن التغييرات التي كنا نتفاوض عليها سراً، وقد كان مور متفهماً ومؤيداً. كنت ممتناً لكل ما فعله. قلت له إن علي أن أذهب مع ماليزيا بغض النظر عن النتائج. لقد حضّيت الناس على الانضمام إلى «الاتحاد» وما كنت أستطيع أن أتخلى عنهم. لقد كان من مسؤوليتي أن أرى الدستور يحترم. فأنا لا أستطيع التراجع. وقد أظهر تعبيره اهتماماً بالغاً بسلامتي الشخصية وبمستقبل سنغافورة.

في 31 تموز غادرت سنغافورة للالتحاق بحشد جماعي لحزبنا في كوالا لامبور، ثم لأذهب إلى مرتفعات الكاميرون في عطلتي السنوية مع زوجتي تشو والأطفال، وقبل أن أغادر كوالا لامبور هتفت إلى أنطوني هيد في كاراكوزا لمدة نصف ساعة. كنت أعي أنه لا بد وقد علم شيئاً مما كان يجري. وكنت أعرف أنه

إذا نُمي إليه أقل شيء، فسيكون قادراً وقوياً بما يكفي ليحفظ كل ما اتفقنا عليه،كما فعل بخططنا من أجل إعادة الترتيب في شباط. إذ لم يظهر أي علامة شك بما كان يجري، وكنت سعيداً بأن رزاق وإسماعيل لم يفشيا أي شيء إلى فينير. وفي الواقع أن هيد أرسل هذا التقويم إلى لندن في 6 آب :

«إن الآفاق المستقبلية مظلمة. ثمة فرصة ضئيلة للانفراج السياسي نظراً لعدم ثقة كل طرف بالآخر. إن صيغة معدلة لفك الارتباط بدون عرقلة الدستور ممكنة ولكنها غير محتملة. أعمال لي عبر البحار تبدو الآن مقيدة والمتطرفون المالاويون يزدادون قوة بسرعة. أما النتيجة الأكثر توقعاً فهي أعمال عنف عرقية متجددة بحجم أكبر بكثير من ذي قبل... أحد الأسباب الرئيسية للاضطراب الحالي هو الشوفينيون المالاويون المتطرفون الذين يقودهم سينو، وزير الإعلام، وخير جوهري، وزير التربية، وجعفر ألبار الأمين العام للمنظمة (UMNO) وسينو وجعفر ألبار بشكل خاص منخرطان في مناقشة كي يكونا مالاويين أكثر من أي شيء آخر. ولو أنهما يستطيعان الانكماش أو الصمت سيكون ذلك مساعداً، ولكن رزاق أظهر أنه غير مستعد لأن يكون صارماً مع هذين الرجلين،لأنه لا شك خائف لأنهما يمكن، بسبب شوفينيتهما، أن يزيحاه عن مركزه الحالي لدى التونكو. ولهذا قرر بحذر أن يتحرك في اتجاههما لحماية مركزه السياسي...».

وكتب هيد حول السياسة البريطانية يقول:

«طالما أن إندونيسيا العدوانية تهدد استقلال ماليزيا وتكاملها الجغرافي، فإن مصلحتنا في استقرار جنوب شرق آسيا، والتزامنا بموجب «معاهدة الدفاع»، واحتياج ماليزيا إلى المساعدة ضد عدو متفوق باستمرار، يبدو مُؤكداً للحاجة إلى وجودنا المستمر هنا ... ولكن البقاء

قد يسبب صعوبات لنا، إنه قد يكون من غير الحكمة ومن قصر النظر بالنسبة إلى السياسة البريطانية أن نفترض أنه سيكون هناك فترة طويلة من الاستقرار النسبي في ماليزيا».

وفي اليوم التالي للحشد الجماهيري في ملعب تشين وفي كوالا لامبور قدت سيارتي إلى مرتفعات الكاميرون، حيث استرحت ولعبت الغولف، وتمشيت مع أطفالي، فيما كنت أنتظر مكالمة هاتفية من كينغ سوي وإيدي ليقولا لي: إنهما ينتظرانني في كولا لامبور، لم أكن أريد لهيد أن يشك في أنني عدت إلى كولا لامبور لأمر ما.

ذهب كينغ سوي إلى كولا لامبور للالتقاء مع رزاق في 3 آب أي في اليوم الذي يسبق عودة التونكو إلى الوطن. وقد كان التونكو في صالحهما، ولكن بشرطين: (آ) أن تساهم سنغافورة مساهمة عسكرية مناسبة في قوتنا الدفاعية المشتركة وأن تدخل في اتفاقية دفاعية مع ماليزيا. (ب) ألا تدخل في أية معاهدة تتعارض مع أهداف تلك الاتفاقية. وسجل كينغ سوي أن كثيراً من المقترحات التفصيلية قد طرحت أثناء المناقشة: مثل وجود مجلس دفاعي، فجميع القوات السنغافورية ستكون تحت قيادة عسكرية مشتركة، للأغراض العملياتية، والحكومة المركزية عاملة في تدريبهم وعلى سنغافورة أن تنشئ لواء مشاة، ودورية خفر سواحل لسفننا،كما أراد اسماعيل أيضاً أن تضبط السفارات الماليزية والبعثات الرفيعة في أرجاء العالم نشاط علاقات سنغافورة الخارجية.

أكد كينغ سوي أن اعتراضهم كان للحد من حجم قواتنا المسلحة وأن يكون لهم دور في السيطرة عليها. كان إسماعيل واضحاً تجاه ذلك ولكن رزاق لم يوافق. قال كينغ سوي: إننا لا نستطيع أن ننفق على مؤسسة عسكرية مكلفة بأية حال ـ 4 كتائب وبعض قوارب الدورية هي أقصى ما نستطيع الإسهام به. بدا رزاق مبتهجاً جداً وقال: إن كينغ سوي ينبغي أن يكون وزير دفاع سنغافورة، ولكن مسألة القيادة الشاملة ظلت غامضة، كما لم يجرِ البحث في الوضع السلمي للقوات السنغافورية بعد «المجابهة». وهذا ما قاد إلى اضطراب فيما بعد.

سألوا ما إذا كان كينغ سوي قد هيأ المسودات. قال: نعم وأطلع رزاق على الأوراق. قرأ رزاق الاتفاقية وقد تجاوز الإعلان، ولكنه تفحص جدول التعديل ملياً. بدا راضياً ثم أعاد الوثائق وطلب أن تُضم المتعلقة بترتيباتنا الدفاعية والمعاهدة الخارجية إلى المسودة الثانية. ثم ناقشوا الجدول الزمني. أراد رزاق أن يتفحص المدعي العام لديه النصوص. اقترح كينغ سوي أننا إذا قدمناها في 6 آب، بعد عودة «التونكو»، ووضعوا أية مقترحات معاكسة أو تعديلات في اليوم التالي، يمكن الوصول إلى اتفاق في 7 آب، ويتم التوقيع على الوثائق في 8 آب، ويتم كل شيء على ما يرام في 9 آب.

أشاروا إلى أن «مينتري بيسارس» من الولايات المالاوية ورئيس وزراء صباح وساراواك ينبغي إعلامهم. قال إسماعيل: إن الأخيرين ينبغي أن ينفصلا عن مستشاريهما البريطانيين،وسيكون من الأفضل دعوتهما إلى كوالا لامبور ـ فحفل استقبال التونكو يمكن أن يوفر ذريعة. سأل كينغ سوي ما إذا كان بالإمكان الاعتماد على أصوات صباح وساراواك. فحسَبَ رزاق حساباته وقال: إنهم لا يتوقعون أية مشكلة.

أثار اسماعيل مسألة الحاجة إلى وقت لطبع الاتفاقية، ومشروع القانون والإعلان، وحث كينغ سوي على اتخاذ كافة الإجراءات بسرعة، ولكن ما تزال هناك عدة عقبات في الطريق: هل سيكون ثمة وقت لدعوة رؤساء وزراء صباح وساراواك إلى كوالا لامبور في 8 آب؟ قد لا يساعد جدول رحلات الطيران على ذلك. وبعد ساعة من المداولات هتف لي كينغ سوي من سنغافورة إلى مرتفعات الكاميرون ليخبرني بالنتيجة بلغة الماندرين، لأن عامل البدالة على الهاتف لا يعرف هذه اللغة،أي أنه اتخذ هذا الإجراء من باب الحذر والحيطة.

في صباح الجمعة: 6 آب، غادرت بالسيارة إلى كوالا لامبور، وقد بقي أولادي وزوجتي في الكاميرون حتى يوم السبت، وهكذا ظن الناس أنني ما زلت هناك. لم يكن كينغ سوي ولا إيدي متأكدين من أن التونكو الذي عاد لم يغير تفكيره،

بحيث يتغير كل شيء. ولكن عندما وصلت إلى كوالا لامبور بعد ظهر ذلك اليوم، كانا هناك مع الوثائق. وبعد أن قرأت تلك الوثائق وصادقت عليها، ذهبت لرؤية رزاق وإسماعيل وقادر يوسف، النائب العام. استمر الاجتماع ساعات وساعات، انتظرت وحدي في «دار سنغافورة» نافد الصبر. وفي ساعة متأخرة من المساء هتف لي إيدي يقول: إن تان سيوسين يطلب تعديلات تتضمن الحصول على ضمانات بأن الحكومة ستُمنح القروض التي يمنحها «صندوق النقد الدولي» و«البنك الدولي» لسنغافورة، وهو تفصيل لا أهمية له، وافقت وشرع إيدي وقادر يوسف في وضع المسودات، وأخيراً قد أنجزنا العمل بعد ساعات طويلة، فقد كان ذلك بعد منتصف الليل. عدنا إلى «دار سنغافورة» ووقع إيدي الوثائق وكان شبه نائم، وسلمني إياها بعد أن تفحصها ملياً. شكرت إيدي وقلت له: «لقد استبعدنا الآن انقلاباً غير دموي». كان انقلاباً ضد الحكومة البريطانية وقنصلها العقيد «هيد»، انقلاب دستوري صمم تحت أنوف البريطانيين، والأوستراليين والنيوزيلانديين الذين كانوا يدافعون عن ماليزيا بقواتهم المسلحة. وبقليل من الانتباه استطعنا أن نفكر بطريقة لتحقيق ما لم يستطع التونكو تحقيقه بما لديه من كادر، لأن الأمر كان يقتضي منتهى السرية وأقصر وقت ممكن، بما في ذلك ثلاث قراءات لمسودة المشروع في جلسة واحدة للبرلمان، بإلحاح شديد، وإلا لما تحقق النجاح أبداً.

كنت أخشى أن يقوم هيد بناءً على نصيحة حكومته باتخاذ إجراءات دستورية استثنائية، احتمالاً، لتحديد حزبنا لو كان لديه وقت لفعل ذلك، ولكن بعد توثيق الوثائق، حتى لو حثّ البريطانيون التونكو وجماعته على عدم تقديم الوثيقة إلى البرلمان، فإنني بنشري للوثائق وإعلان الاستقلال في صحيفة الحكومة،فإن علاقات سنغافورة مع ماليزيا ستتغير بشكل يتعذر تغييره. بات عليّ الآن أن أقنع باقي زملائي بالموافقة. فهتفت لتشين تشي لأطلب منه أن يأتي إلى سنغافورة. وكذلك تحدثت إلى راجا وطلبت منه المجيء، وطلبت منهما ألا يحضرا معاً حتى لا يلفتا الأنظار، وحتى لا يختلفا حول أية ترتيبات مع ماليزيا فضلاً عن القطيعة.

وصل تشين تشي في الصباح الباكر وأطلعته على الوثائق، كان غاضباً، ومنزعجاً. وبعد ذلك وصل راجا، ثم انضم كينغ سوي وجلسنا نتحدث ونتشاور. تأمل تشين تشي وراجا ملياً بالقرار المؤلم الذي يواجههما ثم رفضا التوقيع.

وعند ظهيرة يوم السابع من آب (أغسطس) ذهبت إلى قصر الرئاسة لأرى «التونكو». انتظرت قرابة 30 ـ 40 دقيقة في غرفة الجلوس، فيما كان يتباحث مع بعض المسؤولين لديه في غرفة الطعام ـ كنت أراهم منهمكين في الحديث من خلال الباب الزجاجي. ثم جاء وجلس معي قرابة 40 دقيقة. إذ بدأت الحديث قائلاً: «أمضينا سنوات لنخلق ماليزيا، أمضيت القسم الأعظم من شبابي وأنا أعمل من أجل ماليزيا، من عام 1954 حتى عام 1963، لم نحصل على ماليزيا إلا لفترة تقل عن سنتين. هل نريد حقاً أن ننهي ذلك؟ ألا تعتقد أن من الأحكم أن نعود إلى خطتنا الأصلية، التي أوقفها البريطانيون، اتحاداً أخف وطأة أم اتحاداً كونفيدرالياً؟.

ولكنني عرفت من سماه وجهه أنه اتخذ قراره، قال: «لا، لقد تجاوزت ذلك. لا يوجد طريقة أخرى الآن، لقد اتخذت قراري، أنت تذهب في طريقك، ونحن نذهب في طريقنا. وطالما أنت على صلة بنا سيكون من الصعب أن نكون أصدقاء، لأنكم منغمسون في قضايانا ونحن منغمسون في قضاياكم. غداً عندما لا يكون لك صلة بماليزيا فإننا لن نختلف لا في البرلمان، ولا في الدوائر الانتخابية، بل سنكون أصدقاء ثانية، وسنحتاج بعضنا بعضاً، ولسوف نتعاون».

أنهيت الموضوع، بعد أن كنت أهيئ نفسي لجلسة طويلة، ولكني عندما وجدته مصمماً على فكرة واحدة، قلت له: إن ثمة صعوبة بالنسبة إلى تشين تشي وراجا، وبانغ بون، وجميعهم وزراء من سنغافورة تعيش عائلاتهم في شبه جزيرة ماليزيا. فأخبرني أنني ينبغي أن أحل المشكلة بنفسي. طلبت مساعدته وسألته ما إذا كان سيراهم؟.

أجاب: «لا، هذا غير ضروري».

عدت إلى سنغافورة لأخبر الآخرين بمناقشتنا. كان تشين تشي يجلس على مقعد عند أسفل السلم قرب غرفة الطعام،يكتب شيئاً. وفيما كنت أصعد السلم رأيت أنه رسم خطاً في أسفل قطعة من ورق، كتب على يسارها مناقشات مؤيدة، وعلى يمينها مناقشات ضد الانفصال. إنه أسلوب تشين تشي الأكاديمي الحريص. كان راجا الذي يدخن باستمرار في الخارج ينفث دخانه. سحبت عثمان جانباً وسألته إذا كان سيوقع. كان مالاوياً وسيصبح عضوَ أقليةً لو فعل. وقال إنه: ليس لديه صعوبة في التوقيع، ولكنه قلق بشأن الشيوعيين في سنغافورة. وتذكر بعد 25 سنة في مقابلة بمناسبة العيد السنوي لاستقلالنا أنني أكدت له «لا تقلق،هذه مشكلتي وسأعالج الأمر».

بعد أن أخفقت في تحقيق تقدم مع كل من تشين تشي وراجا طوال عدة ساعات قلت لتشين تشي: «لماذا لا ترى التونكو؟ فالرجل الكبير قال: إنه لا يستطيع أن يمسك بالوضع. ومن الأفضل أن تراه لأنني رأيته ووصلت إلى قناعة أن هذا الموضوع تجاوز المناقشة». وافق، وهكذا ذهبت إلى التونكو ثانية بعد ظهر ذلك اليوم وأخبرته أن لدي وزيرين، تشين تشي وراجا، لن يوقعا. وهما متصلبان تجاه ذلك. فعائلتاهما في مالايا وكانا يريدان أن يقابلاه.

كان التونكو حداً. «كلا لا أريد أن أراهما. قل لهما لا شيء نتناقش حوله».

قلت: «لقد أخبرتهما. ولكن ينبغي أن تكتب إليهما على الأقل. عندئذ سيعتبران كلمتك نهائية».

نهض «التونكو» من مقعده وكتب رسالة إلى تشين تشي سلمها لي قائلاً: «خذ، أعطها له. فلا حاجة لمناقشة أي شيء. لقد انتهى الأمر».

فتح التونكو الرسالة وقرأ:

عزيزي تشين تشي

«أكتب إليك لأخبرك أنني أوليت مسألة خلافنا مع سنغافورة جلّ اعتباري. وأجد أن من مصلحة صداقتنا وأمن وسلام ماليزيا ككل، أنه لا يوجد أي طريق آخر مطلقاً. إذا كنت قوياً كفاية وقادراً على ممارسة الضبط الكامل للوضع فقد أؤَخر التصرف، ولكنني لن أفعل، وإذا كنت قادراً على التمسك بالصبر والاعتدال أعتقد أن التسوية السلمية لخلافاتنا بهذه الطريقة هي الأسلوب الوحيد الممكن. أطلب منك بإلحاح أن توافق.

المخلص

تونكو عبد الرحمن»

فيما كنت أغادر المكان. قابلت تان سيوسين. كنت غاضباً وأشعر بالمرارة بسبب قصر نظره وغباوته. فقد قاوم تصنيعنا، وعمل على الانفصال شأنه شأن كبار وجهاء الملايو. كان مصمماً على إزعاجنا بأية وسيلة، وبغض النظر عن كراهيته لي ولكينغ سوي كان يعتقد أن أي تنازل لسنغافورة سيساعد حزبنا PAP على كسب الصينيين في ماليزيا. لم يكن يستطيع أن يرى أنه بدون سنغافورة فإن موقف الصينيين في ماليزيا لا بد أن يضعف.

لا أعتقد أنه فهمني الآن، أو حتى فيما بعد. فقد كان مرتاحاً وسعيداً لأن مركزه على أنه زعيم «لاتحاد المالاويين الصينيين» مضمون وأن مركز هذا الأخير في ماليزيا مضمون، لقد انزاح التهديد من جانب حزبنا، كما انزاح التهديد من حزب PAP «ميثاق التضامن الماليزي». وبذا سيكون «اتحاد المالاويين الصينيين» متفوقاً. ولكن الأمن والتفوق أمران نسبيان في مثل هذه الحالة. فبعد أربع سنوات في أيار 1969، قام المشاغبون في كوالا لامبور بقتل وتشويه مئات

الصينيين وحرق بيوتهم وسياراتهم. وفي عام 1973، عندما توفي إسماعيل، رفّع رئيس الوزراء رزاق حسين عون ليكون نائبه، ورغم ولاء تان للتحالف و«المنظمة الوطنية لاتحاد الملايو» فقد كان صينياً واكتشف أنه لا يستطيع أن يكون نائباً لرئيس الوزراء. فاستقال عام 1974، مجللاً بالعار والمرارة. لم يفهم أنه خسر عندما عمل بغباوة على طرد سنغافورة من ماليزيا قبل عقد من الزمن.

كتب التونكو في كتابه «نظرة إلى الخلف»: (1977).

ما نجح (تان سيوسين) في تحقيقه كان أبعد مما تصورت، إذ لم تمارس الحكومة المركزية سلطات مهمة في إدارة الدولة، بل إن سنغافورة وجدت نفسها ملتزمة بالتطوير المالي في ولايات بورنيو بمعدل جوهري جداً. شعرت أننا ما إن تورطنا بحياة سنغافورة اليومية وإدارتها،وضبط الإدارة الماليزية، و إذا كنا غير مستعدين لإعطاء سنغافورة الحق، عندئذ سيكون هجوم لي كيوان يو على ماليزيا مبرراً».

عندما عدت إلى «دار سنغافورة» بعد أن قابلت تان، أعطيت تشين تشي رسالة التونكو، وعندئذ فقد تأكد له ولراجا أننا وصلنا حقاً إلى نقطة الافتراق. ولاختصار المناقشات، أخبرت تشين تشي أنه إذا لم يوافق على الانفصال فلن أستمر به، لأنه قد يشق قيادة حزبنا ويسبب الاضطراب بين أتباعنا في كل من سنغافورة وماليزيا. إذ سأبقى مع قرار الأكثرية بعدم التوقيع والانسحاب، ولكن على تشين تشي وراجا أن يتحملا المسؤولية، وسرعان ما وقّع تشين تشي وتبعه راجا.

لم يكن من غير المعقول أن ينقسم أو يتفرق زملائي الوزراء وفقاً لمكان ولادتهم ونشأتهم. فقد قبل الوزراء السنغافوريون بالانفصال ولكن المالاويين كانوا منزعجين جداً. فتشين تشي ولد ونشأ في تيبينغ، بيريك، والتحق بعائلته التي كان يزورها باستمرار. أما راجا فقد ولد في سيلان، ولكنه نشأ وترعرع في سيريمبان، حيث كان له أقارب وأصدقاء كثيرون، ومن خلاله انخرطوا في حزبنا،

أثناء الانتخابات العامة في نيسان من العام الماضي. وكان أخوه مرشحاً من مرشحي حزبنا وخسر. بالموافقة على الانفصال، كارهين. ابتعد تشين تشي وراجا عن القريبين منهم، والأسوأ من ذلك أنهما شعرا، كما شعرت أننا خنا الزعماء الآخرين، في ميثاق التضامن الماليزي. وبالنسبة لأولئك الذين بقوا في ماليزيا كان الانفصال كارثة لأنه غيّر حساباتهم العرقية، فمع خروج سنغافورة بات تركيب السكان، 40% من الملاويين و 40% من الصينيين و 20% من الآخرين، وأصبح الملاويون أكثرية ثانية. ولم يعد ثمة بارقة من أمل في أن يكسب حزب متعدد الأعراق السلطة دستورياً حتى على المدى البعيد جداً.

كان بانغ بون أيضاً عاطفياً جداً تجاه الانفصال. فقد ولد ودرس في كوالا لامبور، وله جذور عميقة في سيلانغور، وكشأن تشين تشي كان راجا منغمساً بعمق في العمل في «ميثاق التضامن الماليزي». فعندما أخبرته عن الانفصال كان حزيناً جداً. حثه تشين تشي على قبول ما لا يمكن تجنبه، ولكنه أجاب بالرفض المطلق. وكان لي كهون تشو قد ولد ونشأ في بينانغ، وكان من منظمي «ميثاق التضامن الماليزي» في لقائه قبل أسبوعين. وعندما وصل إلى كوالا لامبور في صباح 9 آب صُدم عندما أُخبر أن الميثاق قد انتهى.

كانت مشكلتي التالية أن أعود إلى سنغافورة بدون الاصطدام مع الدبلوماسيين البريطانيين والأوستراليين، والنيوزيلانديين، وأن أجعل باقي الوزراء يوقعون. كانت مسألة جوهرية، وكنت أريد أن أتجنب الانشقاق في المجلس الوزاري. أخبرت جميع الوزراء الذين لم يكونوا موجودين في سنغافورة أن يلتقوا بي في سري تيماسيك. لم يكن الوزراء المولودون في سنغافورة مسرورين أو حزينين، فقد وافقوا على أن هذه هي الطريقة التي يجب أن تتبع،وقاموا بالتوقيع. كان كيم سان مرتاحاً لما حدث، كذلك لم يتأثر كل من نيوك لين وإيدي. فقد كان إيدي من سنغافورة أما نيوك لين فكان من سيرمبان ولكنه أقام في سنغافورة بعد أن تزوج هناك بعد الحرب.

كان الوقت آنذاك عصراً، وكان لدي واحدة من نسختي وثائق الانفصال. كان ستانلي ستيوارت واقفاً إلى جانب طابع وثائق الحكومة وموظفيه. فأعطاهم المجموعة الثانية ثم وضعها ضمن بريد الحكومة غيرالمغلق بحيث تبقى جاهزة للنشر على أنها بيان حكومي خاص في الساعة 10 من يوم الاثنين 9 آب.

في تلك الأثناء رتبت عودة زوجتي تشو والأطفال من مرتفعات الكاميرون إلى كوالا لامبور بعد ظهيرة يوم السبت وأن يغادروا صباحاً إلى سنغافورة، وقررنا أن نمضي الليلة في سري تيماسيك. لأننا سنكون هنا أكثر شعوراً بالأمان إذا ما قام مالاويو UMNO في سنغافورة بأعمال عنف وشغب عندما تصل الأنباء إليهم في اليوم التالي صباحاً.

كنت مشغولاً ذلك المساء، بلقاء لي كاين، القوميسار في الشرطة، لمناقشة الاحتياطات الضرورية التي ينبغي أن تتخذ، وجورج بوغارز للتأكد من أن «الفرع الخاص» لن يتأخر عن أي شغب يقع في أية جهة. كما رأيت ستانلي ستيوارت لتنظيم حضور جميع أمناء السر في البرلمان كي يجتمعوا ويطلعوا على الأمر في اليوم التالي.

كان رزاق يرغب في حضور أعضاء البرلمان من حزبنا (PAP) في جلسة 9 آب للتصويت على مشروعات قوانين. أخبر كل من كينغ سوي وإيدي رزاقاً بأنه لن يحضر أحد من أعضاء حزبنا في المجلس. إذ كان من المؤلم جداً بالنسبة لنا أن نواجه زعماء «ميثاق التضامن الماليزي» الآخرين وقد تركناهم وراءنا. فأعطينا تعليمات إلى 12 من أعضاء حزبنا في البرلمان ممن لم يكونوا وزراء أن يظلوا بعيداً. ثم قمت بحل مشكلة إرسال رسائل مماثلة إلى رؤساء وزراء الكومونولث الثلاثة لإعلامهم بالانفصال، ولماذا لم تكن ثمة وسيلة أخرى. وقد جاء في الرسالة التي بعثت بها إلى أستراليا:

«في الوقت الذي تحل فيه شيفرة هذه الرسالة ستعرف أن التونكو وأنا قد وافقنا وأعلنا معاً أن سنغافورة دولة مستقلة منفصلة. ولكن من أجل تأييدكم القوي للممارسات الديمقراطية في ماليزيا، فإنا بفضل تأييدكم

المعنوي استُبقينا وأعطي لنا الخيار أن نغادر ماليزيا مع البقاء تحت مظلة معاهدة الدفاع البريطانية الماليزية أو أن نواجه العاقبة، وهي على حد تعبير التونكو نفسه اضطراب طائفي وحمام دم، فضلاً عن النتيجة الحتمية غير المعلنة، وهي إما أساليب فاشية تنجح مؤقتاً في الإمساك بالوضع أو نتائج فوضوية في انتصار شيوعي حاسم. تستطيع أن تعتمد علي وعلى زملائي في التأكيد على أن سنغافورة ستظل غير شيوعية طالما نحن في السلطة ومهما كانت التضحيات التي ينبغي أن نقدمها. نريد أن نعمل دوماً وفق شروط مشرفة وصديقة مع أستراليا. ومن دواعي السخرية أنه بسبب اهتمامك الشخصي بي وبزملائي وبما نمثل، فإن مثل هذه النتيجة السيئة قد نجمت. ولكن من أجل اطلاعك سوف تنجم نتائج أكثر كارثية بالنسبة إلينا كلينا».

كانت الشيفرات على أساس قاموسي ومع الوقت الذي شُفّرت فيه هذه كان الوقت بعد الساعة 10 في سنغافورة. أخيراً،كان كل ما عليّ أن أفعله هو أن أنام. وكان هذا صعباً لأنني كنت مغتاظاً، هل أغفلت أية فقرة مهمة ينبغي أن توضح؟.

لم أنظر إلى الأمام لمواجهة مؤيدينا في ماليزيا الذين قد يشعرون أننا تخلينا عنهم، لقد أنعشنا آمال كثير من الناس، وقد يظنون أننا استغليناهم لإبعاد سنغافورة عن مأزق قذر. ولم أكن فخوراً من أجل إعادة رد بهذا الاختلاف التأييد القوي الذي منحني إياه هارولد ويلسون، وروبرت مينزيس وكيث هوليوك ووزرائهم. ولا سيما آرثر بوتوملي. والأهم من كل شيء، خرج المرسوم قبل العاشرة من اليوم التالي.

43. طالق، طالق، طالق (أطلقك)

نهضت في الصباح الباكر يوم 9 آب 1965، بعد ليلة متقطعة، إذ استيقظت عدة مرات لأسجل ملاحظات مستعجلة حول مئات الأشياء كان عليّ القيام بها. كل شيء كان مرتبطاً زمنياً بإعلان الاستقلال في الساعة العاشرة صباحاً عبر الإذاعة. فقررت ألا أقرأ الإعلان شخصياً. إذ كان علي القيام بأشياء أخرى متتابعة بسرعة. أولها أن أعلم موظفي الحكومة في الوزارات «دوائر التابعين إلى كولا لامبور» أنه منذ الآن سيتبعون سلطة سنغافورة، ثم قبل الموعد النهائي بقليل قابلت الدبلوماسيين الذين أمكن جمعهم في وقت قصير لأعلمهم باستقلال سنغافورة، وأطلب منهم الاعتراف من جانب حكوماتهم. لقد كان أمراً مرهقاً عاطفياً.

في الساعة العاشرة نشرت صحيفة الحكومة الإعلانين الموقعين مني ومن التونكو معاً فيما يتعلق بالوثائق المتعلقة بالانفصال. وفي الوقت نفسه أوقفت جميع برامج الإذاعة في سنغافورة من أجل قراءة الإعلان. انتشر الخبر انتشار النار في الهشيم بأن سنغافورة انفصلت عن ماليزيا وأصبحت الآن مستقلة تضم ملايين البشر.

وما إن أُذيع الإعلان من سنغافورة حتى وقف التونكو ليعلن الانفصال في البرلمان الاتحادي في كوالا لامبور. انعقد المجلس من أجل القراءات الثلاثة لقرار دفع به رزاق لتفعيل وثيقة دستور ماليزيا (تعديل سنغافورة) لعام 1965 على الفور. كنت أخشى تأخيرات غير متوقعة، ولكن التونكو ورفاقه كانوا مصممين على ألا يقف شيء في طريقهم، ولكن في تلك الليلة قام البرلمان ومجلس الشيوخ بالإعلان عن أن يانغ دي بيرتوان أغونغ قد أعطى موافقته الملكية. وأصبحت سنغافورة خارج المملكة.

كان التونكو متلبد الذهن. فقد كان أمامه سبيلان للعمل: اتخاذ عمل قمعي، أو قطع جميع العلاقات مع حكومة دولة سنغافورة: «التي لم تعد تابعة للحكومة المركزية». فالعمل القمعي ضد أقلية، كما قال لن يحل المشكلة لأن بذور الحقد والخوف والكراهية قد نمت في سنغافورة. وقد سعى رزاق بدون أن ينجح للوصول إلى تفاهم مع زعمائها، ولكن ما إن تحل مشكلة حتى تظهر مشكلة أخرى.

عندما وصلنا إلى التصويت، صوت 126 لصالح الانفصال وليس ضده. وقد تغيب جعفر البار عن عمد، وأعلن استقالته في مؤتمر صحفي عقد في مجلس البرلمان، بوصفه أميناً عاماً للمنظمة الوطنية لاتحاد الملايو (UMNO) حتى ينقذ التونكو من الإحراج. كان معارضاً للانفصال بقوة كما قال، لأنه سيحرر سنغافورة من ضبط الحكومة المركزية وسيجعل ماليزيا غير منطقية.

في حديث التونكو إلى الصحافة، بعد خطبته في البرلمان، تعهد «بأن يكون الانفصال على أساس التفاهم بأننا سنتعاون تعاوناً دقيقاً في المسائل المتعلقة بالدفاع والتجارة»، وعندما قابلت الصحفيين بعد ظهر ذلك اليوم في راديو وإذاعة سنغافورة (RTS) رددت بقولي: «سيظل يحتاج أحدنا إلى الآخر ولسوف نتعاون، وهذه هي رغبتي الملحة»، وكنت قد عقدت قبل ذلك مؤتمراً صحفياً تلفزيونياً عند الظهيرة حيث غلبتني عواطفي وتوقفت آلات التصوير لمدة 20 دقيقة إلى أن استعدت نشاطي وسيطرتي على أعصابي واستطعت أن أتابع.

خيّبت آمال كثير من الناس في الملايو، وصباح وساراواك، فقد استجابوا للشعار الذي طرحناه: ماليزيا ماليزية، إنهم يشعرون مثلنا بأننا كنا نريد ماليزيا ماليزية، ولكن بقبول الانفصال فإنني قد خيبت آمالهم. والشعور بالذنب جعلني أنهار. كانت لحظة ألم شديد بالنسبة لي، صحيحٌ أن ما وقع قد وقع ولكنني كنت أشعر بنفسي مذنباً لأنني بعثرت آمال الملايين التي أحييناها. ولكن في الوقت

مقابلة الصحافة صباح يوم انفصال سنغافورة عن ماليزيا، في 9 آب، 1965.

الذي كنت أشعر فيه بأنني مهدم ومضطرب كان هناك احتفال في تشاينا تاون. إذ أشعل التجار المفرقعات والألعاب النارية، ولكن في المدينة نفسها كان العمال قلقين يتوجسون شراً من ظهور اضطرابات عرقية، وفي الساعة الرابعة بعد الظهر ساد هدوء غريب ـ فقد ارتحل الناس إلى بيتهم باكراً.

بالنسبة لي كان يوماً مليئاً بالناس الذين كان ينبغي أن أقابلهم، وبالعمل المناط بي. وكان آخر الزائرين أنطوني هيد، الذي جاء بالطائرة من كوالا لامبور لكي يقابلني في تلك الليلة في «سري تيماسيك». بالطبع لم يكن لديه أية تعليمات لأنه لم يكن ثمة وقت. في داخلي كنت متأسفاً لأنني لم أستطع أن أرد له جهوده التي لم تعرف الكلل من أجل المحافظة على ماليزيا، وإخفائي عنه أية إشارة للانفصال الحتمي. ولكن لم يكن أمامي من خيار. فعندما وصلت الأخبار إلى لندن كان هارولد ويلسون في إجازة في جزر سيليس، وكان آرثر بوتوملي، وزير الدولة لشؤون الكومونولث في غرب إفريقية، وقد سافر وزير الخارجية مايكل ستيوارت إلى سيليس لمناقشة ويلسون. وفي 10 آب (أغسطس) تلقيت رسالة من ويلسون عن طريق نائب المستشار الأعلى البريطاني في سنغافورة جاء فيها:

«أردت أن أعلمك أننا قررنا الاعتراف بسنغافورة على أنها دولة مستقلة تماماً، وسنعلن ذلك في صحف الصباح غداً. رأيت رسالتك وأرحب كثيراً بكلماتك الرقيقة. يسرني أن أعلم أنكم تريدون أن تتعاملوا معنا بصداقة. ولا بد أن أقول: إنني كنت محبطاً لأنني لم أُستشر قبل اتخاذ هذه الخطوة المهمة، لأن لها مضامين كثيرة بالطبع بالنسبة إلينا. ونحن نفكر الآن بشكل ملح في هذه المضامين. ولكن يمكنك أن تتأكد أننا نتمنى لكم التوفيق. فأنا مهتم بأن سوكارنو قد يحاول استخدام هذا التطور لمصالحه. إنني متأكد أنك ستوافق على أن نكون جميعاً حريصين على تجنب كل ما من شأنه أن يساعده على الاستفادة من ذلك».

كان قرار ويلسون سريعاً. أما وقد اعترفت بريطانيا باستقلالنا فقد كنت واثقاً أننا لن نجد صعوبة في اكتساب الاعتراف الدولي. فالشعور في الخارج كان منقسماً وفقاً لخطوط الحرب الباردة، فحيث سيعم الفرح في جاكارتا وموسكو وبكين، سيكون هناك خيبة أمل عميقة في بريطانيا وأستراليا ونيوزيلاندة، والولايات المتحدة، والغرب بصورة عامة.

لم يكن رد الفعل الاندونيسي مؤكداً. ففي 9 آب قال سوباندريو، وزير الخارجية: إن الانفصال أظهر أن ماليزيا كانت من صنع الاستعمار البريطاني الجديد، واندونيسيا مستعدة الآن لإقامة علاقات دبلوماسية مع سنغافورة. ولكن في اليوم التالي بعد اجتماع دام 90 دقيقة مع سوكارنو، قال: إن حكومته تجد صعوبة بالاعتراف باستقلال سنغافورة بسبب وجود قواعد عسكرية بريطانية هناك. فلم يعطِ اعترافاً نهائياً، وأشارت مصادر مطلعة أن إندونيسيا ليس لديها اعتراض على القواعد طالما أنها تُستخدم فقط للدفاع عن الجزيرة، وفي هذه الحالة فإن جاكارتا سوف تستبعدها من «يالتحالف» إلى أن يتبلور الموقف. إندونيسيا مستعدة للترحيب بسنغافورة على أنها دولة صديقة إذا استطاعت أن تبرهن على أنها لن تكون جحراً للعدوان من قبل قوى أجنبية.

أجبت بأن سنغافورة بحاجة إلى القواعد البريطانية، إذ أنها لو أغلقت سيخسر 44 ألف عامل أعمالهم، وستصبح الجزيرة مكشوفة بلا دفاع. وفي يوم 17 آب، يوم استقلال إندونيسيا، ألقى سوكارنو خطبة قوية وعنيفة طلب فيها من الولايات المتحدة وبريطانيا الخروج من جنوب شرق آسيا وحذرهما بأن محور جاكارتا وفنوم بينه وهانوي وبيجينغ وبيونغ يانغ سوف يهزم الإمبريالية في المنطقة. وبعد ذلك أمر بوضع اليد على جميع رؤوس الأموال الأمريكية في إندونيسيا. كان يعيش في حالة خطر. فالاقتصاد الإندونيسي كان كاسداً، والتضخم الشديد جعل حياة الناس مستحيلة.

أما ردود فعل المعارضة في سنغافورة فقد كشفت عن عدم نضجها السياسي. فقد قال تحالف سنغافورة: إنه فوجئ بموافقة حزبنا PAP على الانسحاب بدون تفويض جديد من الشعب، لأنه لا يتوافق مع الرغبات التي عبر عنها الشعب في استفتاء 1962 ودعت «المنظمة الوطنية لاتحاد المالايو» في سنغافورة إلى انتخابات عامة وقالت: إنهم سيقاتلون من أجل إعادة دمج الدولة في ماليزيا، وكان أسخف ردود الفعل من جانب «باريسان سوسياليس» الذين رفضوا الموافقة على استقلال الجزيرة «الشكلي» على أساس أنه مؤامرة بريطانية للمحافظة على سيطرتهم هناك.

في اليوم التالي على الانفصال اجتمعت أنا وتشين تشي مع ثلاثة من زعماء «ميثاق التضامن الماليزي» في مبنى مجلس الوزراء. كان من أتعس اللقاءات في حياتي. شرحت كيف حدث كل هذا، كانت معنوياتهم هابطة رغم كل ما شرحنا لهم من أسباب. واضطررت أن أخبر الصحافة أنه لما كان من الضروري لنا أن نكون على صواب في سياستنا مع جيراننا فإننا لا نريد لأية حكومة أن تتدخل في شؤوننا السياسية، ولم يعد بوسع حزبنا أن يظل عضواً في الميثاق. كنت عاطفياً عندما قلت:

«ولكن من أجل عدد صغير من الناس، فإن ما عملنا من أجله قد فعل الكثير من الخير بالنسبة إلى ماليزيا، وثبت أقدامها لبضعة قرون على أنها دولة مستقرة ومقتدرة ومتعددة الأعراق... أما القرابة والمشاعر المتبادلة بيننا، فإنها لا تحدد بقرار سياسي».

كان تشين تشي مفعماً بالمرارة والغيظ.

وقد جاء البيان الأكثر تعقلاً وصدقاً حول الانفصال من جانب إسماعيل. إذ تحدث في الأمم المتحدة عندما دعت ماليزيا والأردن وساحل العاج تأييد طلب سنغافورة الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة في 20 أيلول:

«رغم الانفصال فإن هناك وعياً كاملاً لدى قيادتي كل من ماليزيا وسنغافورة أنه مع انفصالهما دستورياً إلى دولتين، فإن هوية مصالحهما والنشاط المتضافر للناس في كل وجه من وجوه الحياة الإنسان

لانجذابهما بحكم الواقع الجغرافي الذي لا مفر منه، وخضوعهما طويلاً لحكم التاريخ كما في العقود الماضية، فقد خلقا هذا الحافز ووفرا التشجيع لكي يعيشا معاً كجارين طيبين. ففي عدد كبير من القضايا المشتركة كنا نتخذ المواقف نفسها، وأن نثمن الأفكار ذاتها. الرابطة الدستورية قد انتهت، ولكن الرابطة الإنسانية تبقى».

كان إسماعيل هو الذي فهمني وتعاطف معي أكثر من الآخرين تجاه ما أردت أن أفعله. ولكن كان في المركز الثالث في السلطة، وحتى لو كان في المركز الأول فأنا أشك فيما إذا كان يستطيع أن يسيطر على الكبار المتطرفين وينفذ سياسة: التخفيض التدريجي لامتيازات المالاويين إلى درجة الوصول إلى مجتمع غير طائفي لجميع الأعراق على قدم المساواة.

ثمة رجل واحد كان يفهم ما يجري ولماذا وهو «أنطوني هيد» ففي 11 آب، بعد يوم واحد من إعلان بريطانيا اعترافها، قال في كوالا لامبور: إن اتفاقية الدفاع والتي بموجبها أقامت بريطانيا قواعد في سنغافورة وماليزيا، يقتضي الآن إعادة النظر فيها وهذه قضية شكلية إذا لم تحدث متغيرات سياسية. كنت أكنّ احتراماً كبيراً لهيد، ولقوته الشخصية، وحكمته وبعد نظره تجاه الرجال والأمم. كان عليه أن يعود لبريطانيا مع أنه لم يمضِ في كوالا لامبور إلا أقل من سنتين. كتبت له رسالة في 14 أيلول:

«أكتب إليك على الرغم من أننا لم نكن نلتقي دوماً حول الحلول لمشكلاتنا في ماليزيا، ولم أعتقد أبداً، كما قلت ذات مرة على الغداء، أنك أحمق فعلى العكس من ذلك، كنت أعلم أنك متبصر جداً بشكل غير عادي وأنك مراقب ذكي، والأكثر من ذلك أنك كنت ممثلاً كفؤاً لحكومة جلالتها».

«آسف لأنك ستترك العمل في كانون الثاني. وسيكون خليفتك بحاجة ماسة إلى صفات الصرامة التي جعلتك من وقت إلى آخر لا تتحمل التونكو.

«هل أستطيع أن أشكرك لمساعدتك في منع التونكو من الإطاحة بي وبحكومتي. لقد كان لدي مصادر أخرى للمعلومات، وكنت أعلم أنك كنت تقوم بأقصى جهدك لجعل حكومتك تحول دون أن يقوم التونكو بما يبدو طبيعياً. ذلك كان ما أراد منه المتطرفون أن يفعله».

ما هي الأسباب الحقيقية التي جعلت التونكو ورزاق وإسماعيل يريدون إبعاد سنغافورة عن ماليزيا؟ لا بد أنهم استخلصوا أنهم إذا سمحوا لنا أن نمارس حقوقنا الدستورية، فسيتعرضون للخسارة على المدى الطويل. «فميثاق التضامن الماليزي» من شأنه أن يلم شمل غير الماليزيين، والأخطر من ذلك كله، أنه فتح في النهاية عداوات على الأرض المالاوية في شبه الجزيرة. فمواقف وسياسات حزبنا قد كسبت الولاء المطلق لزعمائنا المالاويين في سنغافورة، فلم يتذبذبوا أبداً تحت ضغط أعمال الشغب العرقية عام 1964، ولم يستجيبوا إلى الدعوات العرقية أو الدينية أو الثقافية أو إلى المداهنات الاعتيادية لجرهم إلى سيطرة «المنظمة».

كان ذلك جوهر المسألة. فإن زعماء «حزب العمل الشعبي» (PAP) لم يكونوا مثل السياسيين في مالايا. ووزراء سنغافورة لم يكونوا من محبي المتعة ولم يسعوا إلى إغناء أنفسهم. كانت المنظمة (UMNO) قد طورت إلى درجة عالية ممارسة تطويع الوزراء الصينيين أو الهنود في مالايا الذي سبب الإزعاج، ووسعت في غضون سنوات قليلة ممارساتها لتشمل صباح وساراواك. فقد قدم رزاق ذات مرة إلى كينغ سوي 5 آلاف دونم من أفضل أراضي زراعة المطاط كي تزرع ببذور من أفضل الأنواع ذات الإنتاج الوافر من «معهد البحث في شؤون المطاط». وبضحكة محرجة تذرع كينغ سوي بأنه ما كان يعرف ماذا يفعل بها وتملص من ذكر الدافع الحقيقي.

كما لم يكن من السهل أن يتوصل إلى تسوية معنا. رافقت أنا وكينغ ذات مرة «التونكو» وتان سيو سين إلى «مائدة مشتركة» في كوالا لامبور يديرها تجار صينيون أغنياء. هذه «الموائد» كانت أندية للذكور حيث «يُقدم أفخر الطعام من

قبل أفضل المطاعم، وحيث يستطيع الأعضاء وأصدقاؤهم أن يقامروا بلعبة البوكر أو لعبة المهاجونغ الصينية، وحيث تتوفر الفتيات الجميلات والنجمات السينمائيات. تناولنا وجبة طيبة، وعندما لعبوا البوكر بعد ذلك انضممت إليهم. ولكن ما إن وصلت الفتيات حتى ابتعدنا. إذ لا نستطيع أن نكون رهائن للحظ. فإذا بقينا فسنكون بعد ذلك عرضة لضغط من جانب الزعماء الماليزيين. كانوا يعتبروننا شديدين وخطرين ومراوغين في التعامل مثل الشيوعيين، ومتشددين عقائدياً. والأسوأ من ذلك أننا كنا دوماً نتصرف دستورياً وبالتالي كان يصعب التعامل معنا.

لو لم يكن ثمة مجابهة إندونيسية، لما كان التونكو وزملاؤه ليعتمدوا على مساعدة البريطانيين، والأوستراليين وقوات نيوزيلاندة الدفاعية، ولكانت النتيجة مختلفة. ولأن هذه القوى ساعدت على الدفاع عن ماليزيا فإن مجالسها النيابية سيكون دفاعها قوياً لو أن ماليزيا استخدمت أساليب غير دستورية ضد سنغافورة.

كان ذلك ما رآه هارولد ويلسون في الانفصال، الذي كتب عنه في كتابه «الحكومة العمالية 1964 ـ 1970»:

«ولكن ثمة مشكلة جديدة وخطيرة كانت تتفاقم في جنوب شرق آسيا. فقبل ثلاثة أو أربعة أشهر تلقينا تحذيراً أن التونكو عبد الرحمن، رئيس وزراء ماليزيا قد نفذ صبره تجاه زميله في البرلمان لي كيوان يو الزعيم السنغافوري إلى حد أن لي كان معرضاً لخطر الاعتقال والسجن... ولقد أصبح التونكو أكثر غضباً تجاه معارضته الحيوية. قبل بضعة أسابيع من مؤتمر الكومونولث تلقينا أخباراً عن أزمة وشيكة، تتضمن انقلاباً محتملاً ضد هاري لي وزملائه. شعرت من الضروري أن أذهب بعيداً إلى حد أن أجعل التونكو يعرف أن من غير الحكمة بالنسبة له أن يظهر نفسه أمام مؤتمر الكومونولث، نظراً لأن عدداً كبيراً من زملائه ـ وأنا من بينهم ـ

تشو وأنا، ونائب رئيس الوزراء الماليزي إسماعيل عبد الرحمن وزوجته في سري تيماسك، نيسان 1972، بعد سبع سنوات من الانفصال

سنشعر أن مثل هذا العمل يتعارض كلياً مع ما نؤمن به جميعاً بوصفنا أعضاء في الكومونولث. «لم يحدث شيء بالنتيجة، ولكن في عطلة نهاية الأسبوع من 13 ـ 15 آب تسربت أخبار تفيد أن «الاتحاد» انهار. كانت هناك مشاعر غضب ما بين التونكو ولي. وهذا ما أدى إلى طرد سنغافورة عملياً من الاتحاد. كان لي في حالة يأس، ينفجر بالبكاء أمام آلات التصوير التلفزيوني ويأسف بسبب القطيعة. ومع هذا فقد كان عازماً على الذهاب إلى سنغافورة المستقلة حديثاً... اتخذ القرارات الضرورية والترتيبات اللازمة، وأرسلنا رسائل شديدة اللهجة إلى كلا الزعيمين لتجنب أي عمل يمكن أن يؤدي إلى انفجار العداوات، أو إلى تخريب داخلي. وطالبنا بإجراء محادثات لمراجعة اتفاقية الدفاع البريطانية ـ الماليزية، على أساس عادل بالنسبة إلى جميع الفرقاء المعنيين».

كان ويلسون صديقاً طيباً.

لم يحدث أي شيء،لأن «هيد» أعلم وزيره في 15 أيار 1965، آرثر بوتوملي أنه

«قد يرغب أعضاء «المنظمة» في تسخين الأمور إلى درجة أنهم قد يجدون حجة لما يسمونه «التعامل» وأنا أعني محاصرة لي. أكدت على أن «لي» يتمتع الآن بشهرة دولية، وأنه ما لم يكن ثمة أرضية راسخة للتعامل معه، فإن مثل هذا النهج سيصيب ماليزيا بضرر جسيم. ومع أن التونكو لم يقل شيئاً، فإن لدي شعور أن ثمة خطة في رؤوسهم».

في 17 أيار، أرسلت مذكرة إلى «مكتب علاقات الكومونولث» تفيد بأن رئيس الوزراء قد قرأ البرقية، ووضع خطاً تحت الجملة الأخيرة: «إذا كانت هناك مؤامرة فآمل أن يتأكد التونكو أن هذا سيعني تقويماً مؤلماً لنا وله».

في الأول من حزيران هتف هيد قائلاً: إنه سأل التونكو ما إذا كان ما يزال يستطيع التعامل مع لي كيوان يو وأن يحقق شيئاً من الانفراج.

أضرب الكرة في ملعب قرب تشيكرز مع رئيس وزراء بريطانيا. هارولد ويلسون، نيسان 1966.

«قال التونكو: لا، فقد كان مصمماً على ألا يتعامل ثانية مع لي كيوان يو، الذي لا يثق به، ويشعر بخيبة الأمل تماماً تجاهه. قلت: كيف سينتهي كل هذا، فأجاب التونكو: «أعرف واجبي ولن أتردد في القيام به».

«بدا هذا أمراً مشؤوماً لذا وجدت أنها اللحظة المناسبة للتعمق والقول إن الحكومة البريطانية كانت قلقة للغاية بسبب ما سمعته عن المناقشة في الصحف حول وضع لي كيوان يو على الهامش. هل كان التونكو يشير إلى هذا؟ قال: إنه كان يقصد ذلك.

«وقلت: إذا كان لي كيوان يو قد وُضع جانباً لأي سبب خلاف النشاطات الغادرة،فإن هذا سيصدم ويحرج الحكومة البريطانية وسيكون له بلا شك آثار عريضة بعيدة المدى لدى الرأي العام العالمي.

عندما قلت ذلك ظننت أن مثل هذه الخطوة، إذا لم تتخذ لسبب معقول، من شأنها أن تثير مراجعة جدية للموقف البريطاني تجاه ماليزيا. فأجاب «حسناً إذن، سأقيم سلاماً مع إندونيسيا»...

«وبعد ساعة رأيت التونكو، وقد جاء لي كيوان يو إلى بيتي. وجدته في وضع حساس جداً. أخبرته أنني كنت شديد القلق تجاه مجرى الأحداث الحالي. يبدو لي أنه إذا لم تتخذ مبادرة تجاه الوضع الحالي فهذا سيقود إلى اتجاهين. أحدهما تفاقم الخصومة السياسية والمجابهة التي تقود إلى تفاقم التوتر الطائفي والنزاع، والثاني يمكن أن يؤدي إلى سجن «لي». شعرت أنه لا بد من إيجاد طريقة لتجنب استمرار الاتجاه الحاضر ونتائجه التي تبدو حتمية. قال «لي» إن الوقت قد حان للقتال من أجل ماليزيا لا يسيطر عليها المالاويون. وهذا،في رأيه،لماذا أوجد معارضة جديدة وإذا قررت الحكومة الاتحادية وضعه فسيرحب بذلك لأن هذا سيعزز موقفه.

«قال لي: إن وقت الصبر والتأخير قد ولى وهو على أية حال قد سار بعيداً لتبني نهجاً كهذا. هناك لسوء الحظ الحقيقة والقوة في جواب لي...

«بدون ذلك إن وجهة نظري أننا كنا نجابه الآن أزمة خطيرة. ما لم يحدث شيء ما لتخفيف حرارة مجرى الأحداث الحالي الذي نتبعه الآن أعتقد أننا سنواجه في النهاية مشكلة خطيرة».

«إذا اعتقل لي، فلن يكون ذلك مقبولاً في سنغافورة، قد يكون لدى التونكو مؤشرات كثيرة، ولكن في رأينا ثمة خطر كبير من اضطراب خطير هناك، يمكن أن يؤثر في أراضي بورنيو. وإذا ما تدهور الوضع بعد اعتقال لي إلى حد استدعاء القوات البريطانية للتدخل في سنغافورة، فسيكون من الصعب تفهم وتأييد الرأي العام البريطاني».

وفي 4 حزيران كتب هيد تقريراً عن لقائه مع التونكو جاء فيه:

«إذا قرأنا ما بين السطور يصبح من الواضح أن التونكو طلب من جماعته أن تبرر تحقيقات ليرى ما إذا كان هناك أية فرصة لإزاحة «لي» من قيادة حزب العمل الشعبي PAP والإتيان بقائد بديل بارز للحزب يحل محله، ولكن لي واع لذلك وقد أخبرني به. وقلت للتونكو ثمة أمل ضئيل في هذه المناورة، عندئذ قال: أخبر حكومتك بألا تقلق، هذا وضع داخلي وعليّ أن أسويه، وينبغي ألا تتدخل في شؤوننا الداخلية. لقد فعل الأمريكيون ذلك فانظر أي خطأ قد ارتكبوا».

وفي 5 حزيران تلقى هيد برقية:

«اطلع رئيس الوزراء على البرقية رقم 960 بتاريخ الأول من حزيران. وكتب تعليقين:

1- هل ينبغي أن أرسل برقية إلى التونكو؟

2- هل يستطيع المفوض السامي أن يقترح على «لي» أن يختفي (يسافر إلى الخارج) لمدة أسبوع أو اثنين . لا نريده أن ينضم الى المؤتمر .(هارولد ويلسون)

بعد ذلك حدثت بضعة تطورات جديدة كي يكتب عنها هيد. كان التونكو في لندن وكان الرزاق يتحدث بهدوء مع كينغ سوي حول «إخراج» سنغافورة.

وبعد فترة قصيرة من الانفصال في 21 أيلول، أرسل جورج تومسون، وزير شؤون الكومونولث رسالة إلى لورد كارادون (هيوفوت) ممثل المملكة المتحدة في الأمم المتحدة يقول فيها:

«تعليقنا العام أنه مهما بدا «لي» استفزازياً من وقت لآخر.. مع هذا فإن الانفصال الحالي والتوتر الحاصل يمكن تجنبهما إذا ما أظهر التونكو والمالاويون بعض المرونة المعقولة في علاقتهم مع لي وسنغافورة».

لم يكن تومسون، رجل الأسكتلندي، يفهم عقلية المالاويين، كذلك لم أكن أفهمهما في البداية. لم أكن أعرف مدى عمق شكوكهم في الأعراق المهاجرة، ولاسيما الصينيين، ومخاوفهم من أن يسيطر عليهم، كانوا يهتمون كلياً بالسلطة الرسمية، ولاسيما الشرطة والجيش، وأية تسوية معهم يجب أن تتم بشروطهم.

قال التونكو في مقابلة أجريت عام 1982 مع باحث بريطاني: إنه لا يستطيع أن يتحمل أي تحذير من ويلسون، ولكنه أقرّ بأنه كان تحت ضغط شديد كي لا يقوم باعتقالي، وأضاف قائلاً:

«ليس من الحكمة اعتقال لي كيوان يو، لأن الصينيين في هذا الجزء من العالم، يتعاطفون معه لأنه صيني، لا أريد إثارة المتاعب بسببه، فقط من أجل سنغافورة. إذا كان لديك رجل عليلة فالأفضل أن تقطعها، وهذا ما فعلته. كنت أعلم أن لي كوان يو سيكون أفضل رجل يدير حكومة سنغافورة... فطموحاته لا تعرف حدوداً (في ماليزيا)».

كان هناك اعتبارات أخرى، لو بقيت في ماليزيا فإن لجنة التحقيق في أحداث العنف العرقية التي جرت عام 1964 سوف تسمح باستمرار أدلة تضر بكل من جعفر ألبار ومنظمة UMNO والتي ستلقى اهتماماً شعبياً كبيراً. ثم تكون

قضية الطعن والتشهير ضد ألبار ومحرري جريدة «أوتوسان ميلانو»، حيث سيجري تحقيق حول جميع المقاطع المثيرة للفتن والقلاقل التي نشروها ضدي، وهذا يعني تعرية فاضحة لزعماء UMNO، وأساليبهم في إثارة الفتن العرقية.

كان حل التونكو لجميع هذه المشكلات هو الانفصال، إذ ينبغي إخراج سنغافورة من ماليزيا وهو سوف يسيطر على سنغافورة من خلال الإمداد بالمياه من جوهور وبوسائل أخرى للضغط. وقد أُخبر «هيد» في 9 آب: «إذا كانت سياسة سنغافورة الخارجية معادية لمصالح ماليزيا، فإننا نستطيع دوماً أن نمارس الضغط بتهديدهم بقطع المياه عنهم من جوهور»، وعلّق هيد: «سيكون هذا افتراضاً مروّعاً لكيفية تنسيق السياسة الخارجية».

وفي 9 آب أيضاً أخبر التونكو توم كريتشيلي، المفوض السامي الأوسترالي: «يدنا هي العليا وعلى سنغافورة أن تشاورنا عند التعامل مع الحكومات الأجنبية».

ظن التونكو ورزاق أنهما يستطيعان أن يضعفا قوات سنغافورة ويحتلان أرضاً، وإذا اقتضى الأمر أن يقطعا عنا إمدادات المياه، كما اعتقدا أن سنغافورة لا تستطيع أن تعتمد على نفسها، أما غزالي بن شافي الوزير الدائم للشؤون الخارجية فقال بعد الانفصال مباشرة: إنه بعد سنوات قليلة من الانفصال سنكون في أوضاع شائكة وستعود زاحفة ـ هذه المرة بشروط ماليزيا.

لا، طالما أستطيع أن أعالج الأمور، لم يكن في نية شعب سنغافورة العودة بعد ما عاناه طوال سنتين من الاندماج مع ماليزيا، من تفرقة طائفية ورعب. من المؤكد أن كينغ سوي وأنا،نتحمل المسؤولية مباشرة عن قبول هذا الانفصال عن أرضنا الكبرى، وما كنا لنستسلم. فالشعب يشاركنا مشاعرنا، وقد كان مستعداً للقيام بكل ما يحتاج الأمر من أجل إنجاح استقلال سنغافورة، لم أكن أعرف أنني سأقضي بقية حياتي لا من أجل أن تنجح سنغافورة فقط،بل وأن تنتعش وتزدهر.

جدول تسلسل الأحداث

16أيلول 1923	ولد لي كيوان يو في سنغافورة
1936 ـ 1939، 1940 ـ 1942	درس في معهد رافيلز وكلية رافيلز.
15شباط 1942	احتلت اليابان سنغافورة
أيلول 1945	عاد البريطانيون إلى سنغافورة
1946 ـ 50	درس في كيمبريدج ولندن
كانون الأول 1947	تزوج من كوا هيوك تشو في انكلترة (وأبقيا ذلك سراً)
حزيران 1948	إعلان حالة طوارئ في مالايا وسنغافورة. الحزب الشيوعي الملاوي بات يعمل سراً.
آب 1950	عودة إلى سنغافورة
أيلول 1950	تزوج من كوا جيوك تشو ثانية في سنغافورة
1950 ـ 1959	مارس المحاماة، وعمل مستشاراً قانونياً لعدة نقابات
تشرين الثاني 1954	تدشين حزب العمل الشعبي (PAP)
نيسان 1955	انتخب عضواً في الجمعية التشريعية بموجب دستور ريندل الجديد. فاز الحزب بثلاثة مقاعد. أصبح لي كيوان يو زعيماً للمعارضة
أيار 1956	عضو في «البعثة الدستورية الأولى لجميع الأحزاب» فى لندن، بقيادة رئيس الوزراء ديفيد مارشال. بعد أن أخفقت المباحثات. استقال مارشال. أصبح ليم يوهوك رئيساً للوزراء
تشرين الأول 1956	اعتقال وسجن زعماء الجبهة الشيوعية

obeikandl.com

16أيلول 1923	ولد لي كيوان يو في سنغافورة
1936 ـ 1939، 1940 ـ 1942	درس في معهد رافيلز وكلية رافيلز.
15شباط 1942	احتلت اليابان سنغافورة
أيلول 1945	عاد البريطانيون إلى سنغافورة
كانون الأول 1947	تزوج من كوا هيوك تشو في انكلترة (وأبقيا ذلك سراً)
حزيران 1948	إعلان حالة طوارئ في مالايا وسنغافورة. الحزب الشيوعي الملاوي بات يعمل سراً.
آب 1950	عودة إلى سنغافورة
أيلول 1950	تزوج من كوا جيوك تشو ثانية في سنغافورة
1950 ـ 1959	مارس المحاماة، وعمل مستشاراً قانونياً لعدة نقابات
تشرين الثاني 1954	تدشين حزب العمل الشعبي (PAP)
نيسان 1955	انتخب عضواً في الجمعية التشريعية بموجب دستور ريندل الجديد. فاز الحزب بثلاثة مقاعد. أصبح لي كيوان يو زعيماً للمعارضة
أيار 1956	عضو في «البعثة الدستورية الأولى لجميع الأحزاب» فى لندن، بقيادة رئيس الوزراء ديفيد مارشال. بعد أن أخفقت المباحثات. استقال مارشال. أصبح ليم يوهوك رئيساً للوزراء
تشرين الأول 1956	اعتقال وسجن زعماء الجبهة الشيوعية المتحدة، بمن فيهم ليم تشين سيونغ ,فونغ سوي سوان وديفان نير.

obeikandl.com

آذار 1957	عضو البعثة الدستورية لجميع الأحزاب إلى لندن، برئاسة ليم يوهوك. اتفاقية حول الحكم الذاتي.
31 آب 1957	استقلال «اتحاد مالايا»
كانون الأول 1957	فاز حزب العمل الشعبي بـ 13 مقعداً في انتخابات «مجلس المدينة»
آذار 1958	أول لقاء من 4 لقاءات مع الزعيم الشيوعي المتحفي فانغ شوانغ بي (بلين)
أيار 1958	عضو «البعثة الدستورية الثالثة لجميع الأحزاب» إلى لندن. وضع دستور للحكم الذاتي في سنغافورة.
أيار 1959	حزبنا يكسب 43 مقعداً من 51 مقعداً في الانتخابات العامة بموجب الدستور الجديد
4 حزيران 1959	زعماء الجبهة الشيوعية المتحدة ليم تشين سيونغ، وفونغ سوي سوان وديفان نير يتحررون من السجن.
5 حزيران 1959	رؤساء الوزراء الذين أدوا اليمين في سنغافورة ذات الحكم الذاتي.
شباط 1960	تأسيس «هيئة الإسكان والتنمية» مع ليم كيم سان رئيساً. بداية برنامج مكثف للإسكان الشعبي.
تموز 1960	تشكيل اتحاد شعبي لحشد تأييد أساسي لمجابهة الشيوعيين.
أيار 1960	التونكو يدعو إلى تعاون سياسي واقتصادي أوسع بين مالايا وسنغافورة ومناطق بورنيو

obeikandl.com

تموز 1961	حزبنا يفوز بالتصويت على الثقة في «الجمعية التشريعية».
آب 1961	13 من الموالين للشيوعية في حزبنا ينشقون لتشكيل حزب «باريسان سوسياليس»
أيلول 1961	الإدلاء بسلسلة من الأحاديث الإذاعية للكشف عن مؤامر شيوعية والحض على الإندماج مع ماليزيا.
أيلول 1962	صوّت السنغافوريون للاندماج مع ماليزيافي استفتاء.
شباط 1963	«عملية غولد ستور»: اعتقال الشيوعيين ومؤيديهم.
31 آب 1963	سنغافورة أعلنت استقلالها، قُدماً من تشكيل ماليزيا
16أيلول 1963	قيام دولة ماليزيا التي تتألف من مالايا وسنغافورة وساراواك وصباح. صعّدت اندونيسيا «المجابهة» ضد ماليزيا.
21 أيلول 1963	ربح حزبنا الانتخابات العامة في سنغافورة. خسرت «المنظمة الوطنية للمالاويين المتحدين» (UMNO) جميع الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية المالاوية أمام حزبنا.
آذار 1964	ناضل تسعة مرشحين من أعضاء حزبنا في البرلمان في الانتخابات العامة، ولكنهم لم يكسبوا إلا مقعداً واحداً. زادت الصعوبات مع الحكومة الاتحادية.

obeikandl.com

12تموز 1964	«المنظمة» رعت مؤتمراً لـ 123 مالاوياً ومسلماً، قام الأمين العام «للمنظمة» جعفر ألبار بتحريض المالاويين ضدLKY
21 تموز 1964	انفجار ثان للعنف الطائفي
ك 2 ـ شباط 1965	مناقشات غير ناجحة بين LKY والتونكو من أجل «إعادة ترتيبات» مع ماليزيا.
أيار 1965	حزبنا يشكل «ميثاق تضامن ماليزيا» لتشجيع «ماليزيا ماليزية». دعت المنظمة إلى اعتقال أنصار LKY
تموز 1965	«التونكو» يقرر في لندن أن سنغافورة ينبغي أن تنفصل عن ماليزيا
9 آب 1965	انفصال سنغافورة عن ماليزيا

obeikandl.com

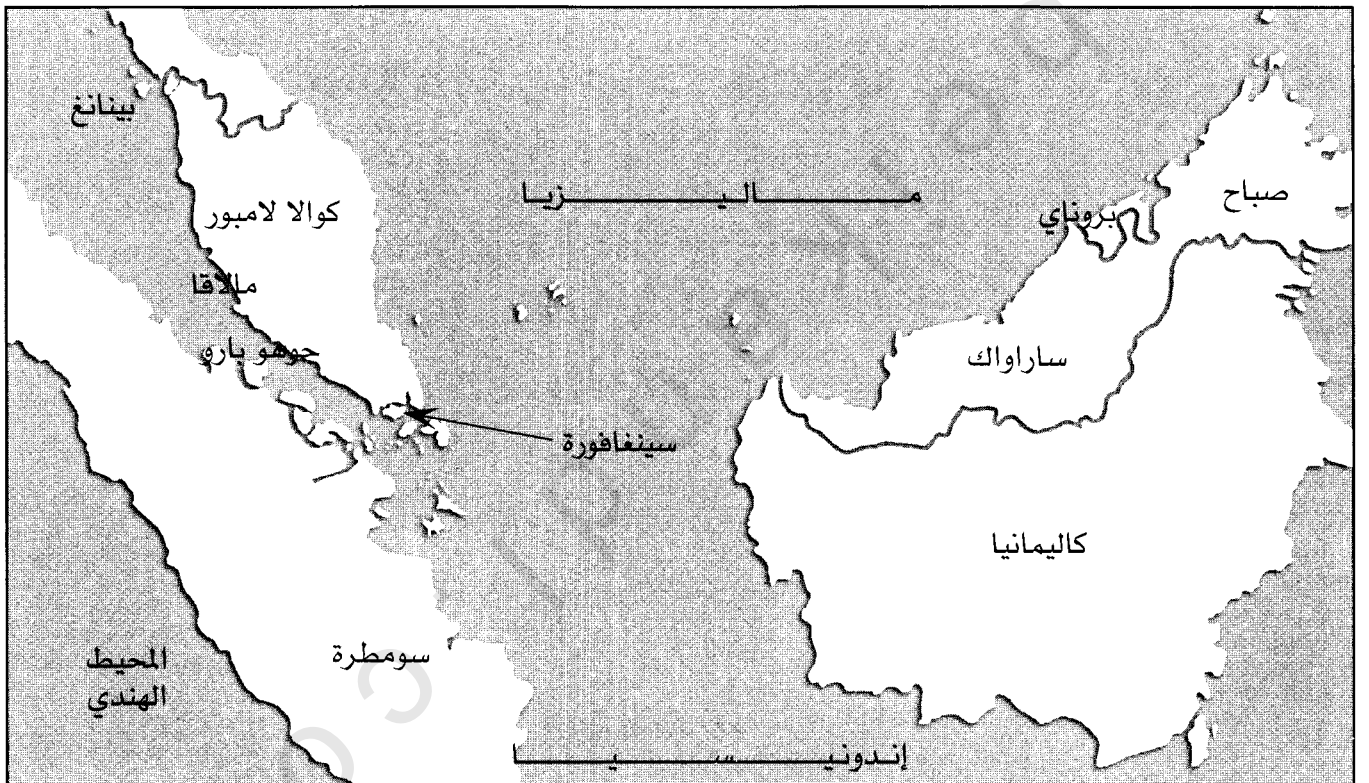

كنا نعيش في جزيرة صينية في بحر مالايو. كيف نستطيع أن ننجو في مثل هذه البيئة المعادية؟